وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعة محمد بوضياف المـسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: مالية وجباية

الموضـــوع:

المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) وأثرها في التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية المسيلة (2008 – 2016)

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول علي شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالب:

– محادي محمد

إشراف الأستاذ:

عيشاوي علي

السنة الجامعية: 2018/2017

إهداء

إلى كل أفراد العائلة أصحاب الفضل الذين لهم أُدين، وكنت بهم بعد الله أستعين...

إلى جامعاتنا الغراء التي إحتضنت العلم والعلماء...

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

محادي محمد

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً طيباً مباركا فيه ينبغي لوجهه وعظيم سلطانه ، واصلي واسلم على اشرف الخلق والمرسلين محمد بن عبد الله، أما بعد :

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى المشرف الأستاذ ***عيشاوي علي*** على جهده المتميز في الإشراف على هذا البحث؛ كما أتقدم بجميل الشكر ، وعظيم الامتنان ووافر العرفان إلى :

كل ***الأساتذة*** الذين ساهموا في تعزيز منهجيته العلمية وإثراء مضامينه الفكرية؛ إلى صديقي و زميلي **إبراهيمي مهدي** والى كل من ساعدني في إعداد هذا البحث.

كما اشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم باستقراء محتويات هذا البحث وإثرائه.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والاشكال	
المقدمة العامة	
الفصل الأول: سياسة التجديد الفلاحي الريفي ومخططها الوطني (PPDRI)	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية سياسة التجديد الفلاحي الريفي	07
المطلب الأول: مفهوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي	07
المطلب الثاني: أهداف سياسة التجديد الفلاحي الريفي	07
المطلب الثالث: الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي	09
المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية (PNDA)	12
المطلب الأول: ماهية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	12
المطلب الثاني: أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.	14
المطلب الثالث : وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية	17
المبحث الثالث: إستراتيجية تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي ومخططها الوطني.	18
المطلب الأول: إستراتيجيات تمويل سياسة التجديد الفلاحي والريفي ومخططها الوطني.	18
المطلب الثاني: برامج تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي.	19
المطلب الثالث: نتائج برامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي.	20
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDRI) المندمجة في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية المسيلة	
تمهيد	23

المبحث الأول: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية كأداة لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي.	23
المطلب الأول: تعريف المشاريع الحوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI).	24
المطلب الثاني: أهداف المشاريع، ومجالات التدخل.	25
المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع الجوارية (PPDRI) المندمجة على مستوى ولاية المسيلة.	28
المطلب الأول: بطاقة فنية عن ولاية المسيلة (الخصائص).	32
المطلب الثاني: توزيع المشاريع الجوارية (PPDRI) المندمجة حسب برنامج النجاعة.	33
المبحث الثالث: نتائج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والمنجزة على مستوى ولاية المسيلة.	36
المطلب الاول: نتائج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في اطار برنامج التجديد الفلاحي.	37
المطلب الثاني: حصيلة لأهم النتائج المنجزة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في إطار برنامج الدعم السكن الريفي.	45
خلاصة الفصل	48
الخاتمة العامة	
قائمة المراجع	

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (2–1): كمية إنتاج أهم المحاصيل بولاية المسيلة لسنة 2009.	**33**
جدول رقم (2–2): عقود النجاعة للفترة (2008-2016).	**39**
جدول رقم (2–3): المبالغ المالية المرصودة خلال عقود النجاعة 2009-2014.	**40**
جدول رقم (2–4): إنجازات برنامج التنمية الريفية (2010-2016).	**40**

المقدمة العامة

مقدمة:

لقد أولت الجزائر إهتماما خاصا بتنمية الفضاء الريفي من خلال عدة سياسات متعاقبة توالى تنفيذها غداة الإستقلال إلى يومنا هذا، فقد إنتهجت الجزائر سياسة التجديد الريفي والزراعي الذي يهدف إلى المساهمة في إحياء الفضاءات الريفية بتحسين ظروف التشغيل، وإعادة الحياة للنسيج الإقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل لجميع سكان الفضاءات الريفية، إضافة إلى تثبيت السكان والحفاظ على فضاء ريفي حي وفاعل وأنبثقت عن هذه السياسة إستراتيجية التنمية الريفية، المتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في التنمية المحلية، حيث تشكل هذه الأخيرة أداة إستراتيجية لتنفيذها على المستوى القاعدي والمحلي، وترتكز في تنفيذها على مبدأ مشاركة جميع الفاعلين، ومبدأ التصاعدية في إتخاذ القرارات من القاعدة إلى القمة، وثالثا نجد مبدأ الإندماج القطاعي الذي يهدف إلى تضافر جهود جميع القطاعات التي لها دخل في الحياة العامة في الفضاءات الريفية. إلا أن التنفيذ الميداني لهذه المشاريع على المستوى المحلي (غالبا ما يكون على مستوى البلدية) عادة ما يكشف عن تباين في طريقة الصياغة، التنفيذ، والمتابعة وهذا راجع إلى خصوصية كل منطقة ومدى تحكم الفاعلين المحليين في آليات تطبيق المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، ما يجعل من عمليات تقييم أثار إقامة هذه المشاريع في تحقيق التنمية الريفية ذات أهمية بالغة، لكونها تمكننا من إبراز مكامن الإختلالات المحتملة من جهة وتثمين النجاحات المحققة من أجل تفادي إتباع أسلوب التجربة والخطأ في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي وتسيير المخصصات العمومية.

أولا / الإشكالية:

بناءا على هذا نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى نجاح المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) في تحقيق التنمية المحلية للمناطق الريفية على مستوى ولاية المسيلة خلال الفترة (2008 إلى 2016) ؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وما هي أهدافه ؟

– هل ساهم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي ومخططها الوطني (PNPR) في إنعاش النمو الاقتصادي ؟

– فيما تتمثل أهم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المجسدة في ولاية المسيلة وكيف إنعكست ذلك على التنمية الإقتصادية والإجتماعية ؟

ثانيا / الفرضيات:

للإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية السابقة نطرح الفرضيات التالية:

1- تعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في التنمية المحلية المحرك الأساسي للتنمية المحلية والإجتماعية .

2- خضع القطاع الفلاحي في الجزائر لمجموعة من الإصلاحات خاصة تلك المتبعة خلال الفترة الممتدة (2008 -2016) والمتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي و التي كان هدفها النهوض بالقطاع الفلاحي وعصرنته.

3- حققت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة نتائج مهمة في عدة مناطق بإقليم الولاية.

ثالثا / أهمية البحث:

تتجلى أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تعتبر من أهم الأدوات المعدة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية.
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تقوم بتحقيق أهداف السياسة الوطنية للتجديد الريفي الزراعي كما أنها تبني منهجية إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في الولاية .
- تعكس المشاريع الجوارية للتنمية المحلية التحول الجذري لأساليب العمل الإداري والتي تتجه إلى إستقطاب أفكار متفتحة، تستطيع من خلالها الإنصات لإنشغالات سكان أرياف الولاية وأقتراحاتهم ووضع الآليات والإجراءات الملائمة لدعم حاجياتهم ومرافقة تنفيذ وإنجاح مشاريعهم .

رابعا / أسباب اختيار الموضوع:

يعود السبب في إختيار هذا الموضوع إلى قناعتنا بأهمية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في الولاية، من خلال دورها في دعم سكان الأرياف مما يشجعهم على السكن والتمركز في المناطق الريفية وخدمة الأرض من أجل المساهمة في تطوير الفلاحة وتحقيق الإكتفاء الذاتي بها.

خامسا / صعوبات البحث:

أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث هي:

- النقص النسبي في المصادر العلمية التي تطرقت إلى المشاريع الجوارية للتنمية المحلية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر للفترة (2014–2016) وإن أغلب الكتب التي تطرقت لدراسة هذا البحث هي قديمة؛
- قلة المعلومات الإحصائية، خاصة الإحصائيات المتعلقة بالسنوات خلال فترة (2014–2016).

سادسا / منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية السابقة والأسئلة الفرعية سنقوم بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي نراه مناسبا.

سابعا / تقسيم البحث:

للإحاطة بهذا البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي بحيث نتناول في الفصل الأول الذي يمثل الجانب النظري سياسة التجديد الفلاحي والريفي ومخططها الوطني (PNPR) بينما في الفصل الثاني الذي يمثل الجانب التطبيقي المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDRI) المندمجة في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية المسيلة (2008 – 2016).

الفصل الأول:

سياسة التجديد الفلاحي الريفي ومخططها الوطني (PNPR)

تمهيد:

إن السياسة التنموية التي إنتهجتها الدولة الجزائرية لإنعاش القطاع الفلاحي بداية بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2000، ثم التوجه نحو تبني برنامج جديد يتمثل في برنامج التجديد الفلاحي والريفي سنة 2008، والذي يعد وسيلة لتغطية النقائص والسلبيات الموجودة في السياسة التنموية الأولى وكذا مواكبة مختلف التطورات والإصلاحات التي مست القطاع الإقتصادي بصفة عامة، وهذا من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي الذي يعد مادة أولية لتطوير الإقتصاد الوطني التي تساعد على خروج الدولة من الأزمة الغذائية التي تعاني منها كمثلها من الدول النامية، لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من خلال الثلاث مباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية سياسة التجديد الفلاحي الريفي.

المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNPR).

المبحث الثالث: إستراتيجية تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي ومخططها الوطني.

المبحث الأول: ماهية سياسة التجديد الفلاحي الريفي.

نتناول في هذا المبحث سياسة التجديد الفلاحي الريفي بإعتبارها رؤية جديدة للحكومة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2016، والتي تعتبر إمتدادا للسياسة السابقة والمتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وذلك بالتطرق إلى مفهومها وأهدافها وأسسها وإستراتيجية تنفيذها[1].

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

تعد سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR) رؤية جديدة للحكومة الجزائرية لإنعاش القطاع الفلاحي في إطار المخطط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014)، حيث تعد إمتداد للسياسة السابقة والمتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وقد كان الإعلان الرسمي عنها في 28 فيفري 2009 من خلال الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي والريفي، الذي وضع أسسها وإستراتيجية تنفيذها، و شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2008، حيث ترتكز على قانون التوجيه الفلاحي الذي أصدر في أوت 2008، يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، ويتمحور أساس هذه السياسة حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الإجتماعي وتستند على تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنه جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها بلادنا ومجتمعنا[2].

المطلب الثاني: أهداف سياسة التجديد الفلاحي الريفي.

تهدف سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة، عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، ويمكن إبراز أهم الأهداف الإستراتيجية كالتالي[3]:

- التحسين المستدام للأمن الوطني؛
- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير حول الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر عبر الموقع الإلكتروني:
http://www.aoad.org/algeria-inv.pdf.

[2] بوعزيز ناصر سياسة التجديد الفلاحي الريفي وانعكاساتها على القطاع الفلاحي، مذكرة الماجستير، في العلوم الافتصادية، جامعة قالمة 2016 ، ص03.

[3] نائل عبد الحفيظ العوالمة ، ادارة التنمية الاسس والنظريات والتطبيقات العملية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2009 ،ص 154 155.

- مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية؛
- زيادة الإنتاج الوطني من المواد الواسعة الإستهلاك، وتوفير الشروط التي تسمح بالتكامل الفلاحي والصناعي لهذا الإنتاج، ومواجهة الأزمات المحتملة؛
- عصرنه ونشر التقدم التكنولوجي في المستثمرات الفلاحية (التخصيب، إستخدام البذور ذات الجينات المحسنة... الخ)؛
- إستقرار السوق، وتنظيم شبكات جمع وتسويق الإنتاج الوطني وتمويل الفلاحة بالمداخلات والخدمات؛
- وضع نظام ضبط فيما بين المهن يجمع مختلف حلقات فروع الإنتاج ذات الإستهلاك الواسع (الحبوب الحليب، البطاطا، اللحوم)؛
- توسيع وتطوير أنظمة الري الفلاحي؛
- تنمية القدرات الوطنية التي تسمح بالوصول إلى الإكتفاء الذاتي فيما يخص تغطية الإحتياجات من البذور والسوائل؛
- العمل على تحقيق التنمية المتناسقة والمتوازنة للفضاءات الريفية وتحسين شروط الحياة ومداخيل سكان الأرياف؛
- تنمية القطاع وضبط سوق المنتوجات الفلاحية، وكذا المبادرة بسياسة حقيقية لتصدير المنتوجات الفلاحية بما في ذلك تكييفها مع المعايير الدولية، وتكون ذات جودة، ويتم تصديرها بكيفية منتظمة.

وعلى هذا الأساس، تؤكد سياسة التجديد الفلاحي الريفي من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ الإستقلال، أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل، ويتجلى ذالك من خلال الإستراتيجية المقررة في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الإشتراك القوي لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين، وترقية بروز حكامة جديدة للفلاحة وللأقاليم الريفية.[1]

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، المرجع السابق.

المطلب الثالث: الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي .

تقوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز أساسية وهي التجديد الفلاحي، دعم القدرات البشرية والدعم التقني.

أولا/ التجديد الفلاحي:

إن التجديد الفلاحي يركز دوما على البعد الإقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة دائمة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى إندماج الفاعلين وعصرنه الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، كما أنه تم إضافة عاملين أخريين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي وهما: نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين وإستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الإستهلاك، ويتمثل الثاني في عصرنه وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.[1]

ولتجسيد سياسة التجديد الفلاحي عمليا، تم إعتماد ثلاث برامج عملية تتمثل في الأتي:

- إطلاق برامج التكثيف والتحديث التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية
- تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC)[2] والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الإستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، واللحوم، الزيوت والبطاطا).
- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من إنخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، وتعزيز دعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

ثانيا / التجديد الريفي:

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث تم إنجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة التي تم إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية، وقد نتج

[1] مصالح رئاسة الحكومة، ملحق بيان السياسة العامة، الفصل الثالث: مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد، نشريه وزارية، الجزائر ،أكتوبر 2010 ، ص 60.

[2] Djamila RAHMOUNI , contribution a la etude PPDRI dans la wilaya de Tizi-ouzo impacts sur les territories et les acteurs , memoir de master 2 en sciens économiques , université mouloud MAMERI de Tizi-ouzo , sane année , p : 32 .

عن ذلك إطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة (PPDRI)، حيث كانت سنة 2006 أول ما أعتمدت هذه المشاريع ونقطة الإنطلاق لها.[1]

وفي سنة 2008 عززت هذه الإستراتيجية بالنصوص القانونية والتنظيمية المشتركة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية مع وزارة المالية، السكن والعمران، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وكذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتسيير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، بعد تدارك النقائص وتصحيح طرق التنفيذ، وتجدر الإشارة إلى أن أهمية المشروع ذاته الذي ينطلق من فكرة تصور للتكفل بإنشغالات سكان الأرياف من طرف المعنيين أنفسهم أولا قبل التبني والقبول النهائي ...فالإنجاز مع المتابعة والتقييم.

ويعتبر التجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، فهو يستهدف كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، وخاصة الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروفها المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء).

ويشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحلية (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيون، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض...الخ) وتتجسد هذه السياسة من خلال أربعة أهداف أساسية:

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف؛
- تنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛
- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

ثالثا/ برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني:

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للإندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة حيث يتجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، كما تتمثل أشكال تقوية القدرات البشرية في التكوين خبرة إستشارية متخصصة، ومرافقة جوارية مدعمة ومستهدفة من خلال[2] :

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي – عرض وآفاق–، ماي 2012، ص07.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، المرجع السابق.

- الإستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصديق البذور والشتائل، والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

حيث أوكلت مهمة تنفيذه لمختلف معاهد التكوين التابعة للدولة والمقدرة بنحو 13 معهد متخصص، حيث يتم إعداد برامج تكوينية لصالح هذه الفئات بهدف صقل معارفهم ورفع مستوى الأداء والممارسات، وذلك بالموازنة مع دمج هذه العملية في جهاز الإرشاد الفلاحي.

كما أنه إضافة إلى الركائز الثلاثة السالفة الذكر، هناك إطار تحفيزي يشتمل على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة عملها الريادي وتتمثل أساسا في الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري والذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المختلفة وآليات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي وتدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي و كذلك الآليات المختلفة لضمان الحماية والرقابة.

المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية (PNDA).

سنتطرق في هذا المبحث الى تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفة وتحديد أهدافه وأسسه وإستراتيجية تنفيذه .

المطلب الأول: ماهية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

في سنة 2000، إنتهجت الجزائر سياسة تنموية جديدة تفتح المجال لتمويل ودعم القطاع الفلاحي وهي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية.

أولا/ تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDA):

هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سياسة البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري. ويرجع ظهور هذه المخططات إلى هشاشة القطاع الفلاحي الذي عانى من التهميش أزيد من ثلاثة عقود وتكميلا لمسار الإصلاحات وبرامج تنموية التي بدا تطبيقها في التسعينات.

ثانيا/ أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لقد أقر المشرع الجزائري في المادة 07 من القانون رقم 08 – 16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي. إن المخططات و البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية من أدوات التوجيه الفلاحي، وهي في الحقيقة أنشأت لتحقيق مجموعة من الأهداف تعد حافز لتشجيع الإستثمار الفلاحي والمستثمرين والتي نص عليها المنشور الوزاري 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 تتمثل في:[1]

- تحسين مستوى الأمن الغذائي لتمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية وتحسين مستوى تغطية الإستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخرات الفلاحية من بذور وشتائل، وكذا الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتوجات ذات المزايا المؤكدة؛
- إعادة تهيئة المساحة الفلاحية وتأهيلها من جديد؛
- ترقية تشجيع الإستثمار الفلاحي الخاص؛
- تحسين المنتوجات ذات المزايا التعاضدية والموجه للتصدير؛
- تحسين مستوى المنافسة في الميدان الفلاحي؛

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 1999، ص 03.

- تحرير المبادرات الخاصة في مجال التمويل وتصريف المنتجات.

كما يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع؛
- تكثيف أنظمة إستغلال الأراضي في المناطق الجافة، وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها العالية؛
- تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذالك المنتوجات ذات الإستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والمواجهة للتصدير؛
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الإستثمار الفلاحي؛
- تحرير المبادرات الخاصة في مجال التمويل وتصريف المنتجات؛
- تحسين شروط الحياة والمداخيل الفلاحية، والإستقرار السكاني؛
- تحسين الميزان التجاري الفلاحي، والتحضير لإندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الشركة الأورومتوسطية والمنظمة العالمية للتجارة) وزيادة معدل نمو الزراعة الصناعة الزراعية؛
- تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية؛
- مكافحة التصحر؛
- إعادة الإعتبار للأكل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد؛
- كما يهدف إلى المحافظة على الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة الخاصة عن طريق نظام قانوني المطبق حاليا وهو عقد الإمتياز الفلاحي وفقا للقانون رقم 03- 10 بمختلف المراسيم التنفيذية له، وهذا المقاربة الإقتصادية للقطاع مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال إجتماع الولاة في شهر ماي 2000 الذي يتماشى وهدف تثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

إن المساعي التي ترجو الدولة تحقيقها تفوق تحقيق الإكتفاء الذاتي بل تسعى إلى المنافسة العالمية وذالك بتعزيز المنتجات الفلاحية ذات الإمتيازات التفصيلية لاسيما المنتجات الزراعية البيولوجية، وترقية التشغيل وفق للقدرات المتوفرة وتثمينها، حيث أن إنشاء مناصب الشغل أصبحت يمثل في الوقت الراهن

غاية كل نمو إقتصادي لذا كان من ضمن الأهداف التي يعمل على إعداد هذا المخطط والمتمثل في قبوله إجتماعيا.[1]

المطلب الثاني: أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

إن العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار مهامها المتمثلة في ضبط الإستثمار في الشمال والجنوب وتحويل أنظمة الإنتاج والإستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة، تهدف أساسا إلى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية والمحافظات على الموارد الطبيعية (المياه والأراضي) التي من شئنها تشجيع التنمية المستدامة.

بالنظر إلى البعد الدولي، فان المخطط الوطني يندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الفلاحي لمناطقنا وتوفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للإستثمار المباشر وإنشاء مؤسسة فلاحية وصناعية وغذائية. بالمقابل الإستعمال المشروط والمنظم للبرامج المحددة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية يسمح للدولة بالضمان الجيد للتحول من تسيير المخطط إلى تسيير بطلب الإستثمارات الإنتاجية الناجحة، تجدر الإشارة إلى أن مجموعة البرامج المشكلة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، هي كلها مقبولة من طرف سكان العالم الريفي وتحقق رغباتهم المتعددة من خلال محاربة الفقر وخلق مناصب شغل وتحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الثالث: وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

يمكن تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من خلال وسيلتين معتمدتان قانونيا وهما[2]: الوسائل المالية والوسائل التقنية.

أولا/ الوسائل المالية:

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية في الواقع تركيب مالي حيث فيه يحتوي على شبكة مالية متعددة ومتكاملة تتكون مما يلي: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المرجع السابق، ص 03.

[2] عبد الحميد، عبد المطلب، التمويل المحلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999 ، ص 03.

1 – الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) [1]: تم إنشاء الصندوق بمقتضى المادة 94 القانون رقم 99 – 11 المؤرخ في 1999/12/23 المتعلق بقانون المالية لسنة 2000 والتي تنص على جميع الحسابيين الخاضعين بالحساب رقم: 302/052 المتعلق بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والحساب رقم 067/ 302 المتعلق بالصندوق الخاص يتضمن أسعار السلع الفلاحية عند الإنتاج تحت عنوان الصندوق الوطني للضبط التنمية الفلاحية، وتتكون إيرادات الصندوق من مساهمة الدولة والمنتجات الشبه الجبائية ومنتوجات التوظيف والهبات، أما النفقات فتتمثل في دعم الدولة المخصص لتنمية الإنتاج والإنتاجية وتثمين الموارد الفلاحية والتسويق والتخزين وعمليات الري وحماية الثروة النباتية والحيوانية، وكذا مداخيل الفلاحين ودفع الفرق في الفائدة المتعلقة بالقرض الفلاحي،[2] حيث أن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية له أبعاد تتمحور في:

– هيئة الاقتراض والتأمين الإقتصادي؛

– المحاسب للصناديق العمومية.

حيث أن التأمين الإقتصادي الفلاحي يعد مكملا ضروريا للقرض، عبر ترقية أشكال جديدة وتأمين أهداف في برامج تنمية الفروع وإعادة تحويل أنظمة الإنتاج وهي توضع لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذه البرامج من الصندوق وتعد ضمانا للحصول على القروض.[3]

إن القرار الوزاري المشترك رقم: 586 الصادر في 25 جوان 2000 يحدد قائمة النشاطات التي يدعمها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وذالك حسب المادة 02 و03 06 منه حيث جاء في مضمونها:

– العمليات المتعلقة بتسويق وتخزين وتوظيف وتصدير المنتجات الفلاحية؛

– العمليات المتعلقة بتنمية الإنتاج والإنتاجية والمتمثلة في أشغال تحضير الأرض وتهيئتها وحمايتها، وإقتناء العتاد الفلاحي؛

– العمليات المتعلقة بتثمين المنتجات الفلاحية والتي تشمل إنجازا وإعادة تجديد الصناعات التحويلية والمنتجات الفلاحية؛

– العمليات التي ترمي إلى تنمية الري الفلاحي وتجنيد الموارد المائية وتهيئة القنوات؛

[1] Unisco et Fao , L'éducation pour le développement rurale , vers des orientations nouvelles , (etude conjointe), 2005 , p21

[2] المادة 11 من القرار الوزاري المشترك 553 المؤرخ في 10 جوان 2000.

[3] الهواري تيقرسي، آفاق التنمية الاقتصادية من خلال قطاعي الفلاحة والسياحة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2002 ، ص 72.

– المساهمات التي ترمي إلى تأمين المنتجات وحماية مداخيل الفلاحين ودعم أسعار الموارد الفلاحية وتخفيض سعر الفائدة على القروض الفلاحية؛

كما حددت المادة 03 من القرار الوزاري المشترك رقم 586 الشروط الواجب توافرها للإستفادة من الدعم وتتمثل في:

– إمتهان حرفة الفلاحة دون تمييز بين القطاع العام والخاص.

وقد أضافت المادة 06 من نفس القرار الوزاري أن لا يقع المشروع الفلاحي المعروض أمام الصندوق الوطني تحت طائلة النشاطات العمومية من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، وذلك يعني عدم إستفادة الفلاح من الدعم مرتين.

ولتوافر هذه الشروط يحال في ظرف ثمانية أيام على اللجنة التقنية التي يرسلها المدير الفلاحي وفي نفس اليوم تصدر اللجنة قرارها بالقبول أو الرفض، وفي حالة القبول يستدعي الشخص المعني في أجل ثلاثة أيام لتوقيع دفتر الشروط الذي يربطه مع مديرية المصالح الفلاحية لتنفيذ المشروع وعند هذا المستوى يحول الدفتر الموقع إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

لكن الإشكال الذي يطرح يتعلق بمسألة إشتراط ضرورة إمتهان حرفة الفلاحة للإستفادة من الدعم، صحيح أن هذا الشرط كان أساسيا في ضل القانون 87 – 19 المتعلق حق الإنتفاع الدائم والملغى بموجب القانون رقم 10 – 03 المتعلق بعقد الإمتياز الفلاحي، لا يجعل من إمتهان الفلاحة شرطا للإستثمار في المجال الفلاحي فهنا تبقى علامة أستفهام حول وضعية المستثمر الذي يحتاج إلى موارد مالية لتحقيق مشروعه الإستثماري إذ أن هذه الحالة تجعل المستثمر غير متوفر على الشروط الضرورية للدعم.

2– الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: إن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي حسب القرار الوزاري المشترك رقم 553 المؤرخ في 10 جوان 2000 هو الهيئة المكلفة بتنفيذ مختلف العمليات المالية للصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية إذ يقوم الصندوق حسب المادة 03 من القرار الوزاري رقم 553 في أجل لا يتجاوز 15 يوما بإبرام إتفاقية قرض مع طالب التمويل الكلي أو الجزئي ولا يمكن أن يفوق القرض المبلغ المحدد في دفتر الشروط ويتكفل الصندوق مباشرة مع الإنجاز المالي بالتسديد لفائدة الموردين والمقاولين وذلك حسب إجراءات تعاقدية وهكذا فان تسديد القرض يضمنه أساسا مقرر منح مساهمة الصندوق الوطني والتنمية الفلاحية ويتم التسديد من مصدرين، عن طريق الإقتطاع المقيد من حساب وزارة الفلاحة لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في حدود المساهمة العمومية محل مقر وضع المساهمة وبالمقابل يتحمل

المستفيد من القرض الفرق بين مبلغ القرض ومبلغ المساهمة وفق جدول محدد بالإتفاق بينه وبين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.[1]

إن النزاعات المحتملة بين الأطراف تحل بطريقة ودية، وفي حالة فشلها يحال النزاع على الجهات القضائية.كما أنه في حالة وجود غش من طرف المستفيد في إحد الشروط الواجب توافرها للإستفادة من الدعم فانه يقع على عاتقه رد مبلغ الدعم دون إهمال ويتم معاينة الغش من طرف عون مؤهل من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

ثانيا /الوسائل التقنية:

بالإضافة إلى التأطير المالي، خصصت وسائل تقنية تتلاءم وطبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية البرامج. وتهدف هذه الآلية إلى إعتبار المستثمرة الفلاحية كقاعدة أساسية في عمليات الإنتاج، من خلال زيادة المؤطرين الإداريين والتقنيين والمهنيين منها ومن مسيرتها.

هنا يبرز دور المقاطعة والمندوب البلدي وطاقمها لإنجاز هذه البرامج ويدعم هذا التأطير عن طريق إنشاء خلية تقنية متعددة الإختصاصات عل مستوى الولاية، ويتضمن هذا النظام مجموعة من أنشطة التكوين والإرشاد والإعلام والإتصال مع المعاهد التقنية المتخصصة والغرف الفلاحية، ويتكفل المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بالقيام بحملات إعلامية حول برامج التنمية الفلاحية.

وهكذا ومن خلال التوليفة بين هاتين الوسيلتين يمكن لسلطة الإنعاش الإقتصادي تحقيق هدفين متكاملين[2]:

الهدف الأول يتمثل في حل مشكلة التمويل الفلاحي التي كانت ولفترة طويلة محل إمتعاض لدى الفلاحيين، بينما الهدف الثاني يتمثل في أنه يؤمن للسلطة الإستعمال العقلاني لموارد الدعم عن طريق الجهاز التقني المرافق للجهاز المالي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

[1] عجة جيلالي، أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها، دار الخلدونية للنشر التوزيع، الجزائر، 2005، ص292-293.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي – عرض وآفاق، المرجع السابق، ص 28.

[2] شعابنة ايمان ، مدى فعالية الدعم في اطار سياسة التجديد الفلاحي – مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة 1 الجزائر 2017 ، ص25 .

المبحث الثالث : إستراتيجية تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي ومخططها الوطني.

لتحقيق أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي وتجسيدها على أرض الواقع، تم إتخاذ آليات متعددة الأشكال، تمثلت في وضع الآلية المالية، وكذا البرامج الكبرى لتنفيذ هذه الإستراتيجيات.

المطلب الأول: إستراتيجيات تمويل سياسة التجديد الفلاحي والريفي ومخططها الوطني.

خصصت السلطات العمومية في إطار المخطط للتنمية للفترة (2010– 2014) غلافا ماليا قدر بنحو 1.000 مليار دينار لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وكانت موزعة كالأتي[2] :

- برنامج تجديد الإقتصاد الفلاحي :160 مليار دينار (70%)؛
- برنامج تجديد الإقتصاد الريفي :40 مليار دينار (18%)؛
- برنامج تقوية القدرات البشرية والدعم التقني :28 مليار دينار (12%).

الشكل (1–1): توزيع الغلاف المالي للتجديد الفلاحي والريفي للفترة (2010-2014)

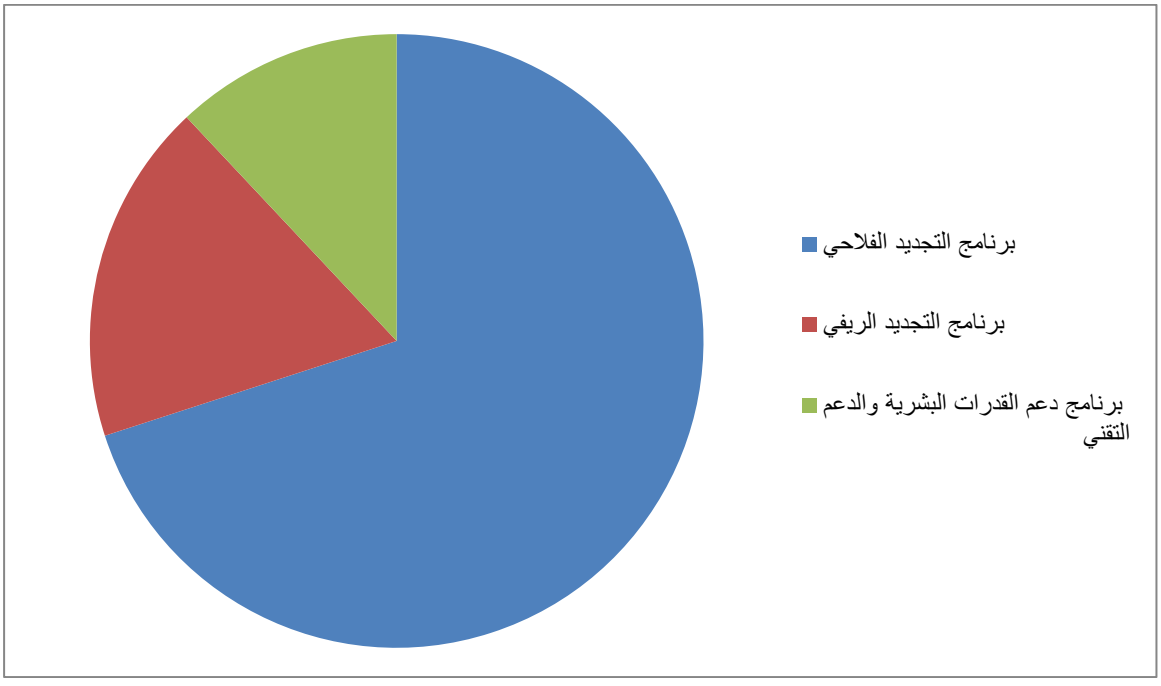

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي – عرض وآفاق، ماي 2012، ص28.

وفي هذا الإطار، فقد تم إطلاق سلسلة من التدابير والإجراءات المرافقة لهذه السياسة، والتي قامت بوضع الآليات الضرورية لإنجاز الإستراتيجية الجديدة لتأمين مولدي الثروات فيما يخص العقار والتمويل، ويمكن حصرها في النقاط التالية :

- إنشاء صندوق لضمان القروض موجهة للفلاحين وللأنشطة الريفية؛
- تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي من خلال الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى: العمل، التشغيل والضمان الإجتماعي، التعليم والتكوين المهنيين...الخ؛
- إنشاء العديد من القروض التمويلية.

المطلب الثاني: برامج تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

تترجم هذه السياسة على أرض الواقع من خلال تطبيق سلسلة من برامج التنمية حسب كل قسم على النحو الآتي[1]:

أ- برنامج تكثيف الإنتاج؛

ب- البرنامج المتخصص (البذور والشتلات)؛

ج- برنامج السقي عن طريق نظام إقتصاد المياه؛

د- برنامج التجديد الريفي؛

وتستند كل هذه البرامج السابقة الذكر على الأدوات التالية:[2]

- نظام المعلومات لبرنامج دعم الإنتاج الريفي، وذلك من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع؛
- النظام الوطني لدعم إتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق؛
- المشاريع الجوارية لتنمية الريفية المندمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، وإستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي- عرض وافاق، المرجع السابق، ص28.

[2] نفس المرجع ، ص28.

وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي نجاعة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن على النحو التالي :

- عقد نجاعة للتنمية الفلاحية، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية؛
- عقد نجاعة للتنمية الريفية، تم توقيعه مع محافظات الغابات.

وذلك بهدف تحقيق مايلي:

- تحسين المعدل السنوي لنمو الإنتاج الفلاحي؛
- نمو الإنتاج وتحسين إدماجه وجمعه؛
- تعزيز التنمية المستدامة والمتوازنة للأقاليم الريفية وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف؛
- النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الإدماج الزراعي الصناعي ضمن الفروع؛
- إستحداث مناصب الشغل (1,2) مليون منصب دائم.

المطلب الثالث: نتائج برامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

سمح تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي بتحقيق المكاسب التالية:[1]

أولا / برنامج التجديد الفلاحي:

سمح تطبيق برنامج التجديد الفلاحي بالرفع من المردودية الإنتاجية، حيث إذا تم الرجوع للأهداف التي سطرت قبل إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي بالرفع من معدل نمو الإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2009-2014 بـ 8.33% فان معدل نمو الإنتاج الذي حققه القطاع الفلاحي بين 2009 و2014 قد بلغ نسبة 11% وهو ما يعني تحقيق أحد الأهداف الأساسية المسطرة.

ثانيا/ التجديد الريفي:

برمج خلال فترة 2009-2014 : 12148 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة أطلق منها 10842 مشروع أي نسبة 89% وتحقق منها نهاية 2014: 6468 مشروع.

ثالثا/ برنامج تقوية القدرات البشرية:

وصل عدد المكونين في إطار البرنامج إلى غاية 2014 حوالي 310459 فرد، إذ مس الإرشاد الفلاحي 1033789 فرد في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر التجديد الفلاحي والريفي، الجزائر ص 01.

خلاصة الفصل:

إن سعي الدولة الجزائرية وراء تحقيق التنمية الريفية وتطوير وتنمية القطاع الفلاحي، من خلال خلق برامج تنموية تتمثل في برنامج التجديد الفلاحي والريفي يقوم على أسس وأفكار رأسمالية، وترتكز على مبدأ الدعم المشجع لتحسين الإستثمار الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية هو أسلوب مختلف عن تلك البرامج التي طبقت في الفترات السابقة خاصة في الفترة الإشتراكية. إذ من المتوقع أن تحقق هذه السياسة أهدافها في عصرنه الفلاحة الجزائرية مستقبلا، شريطة أن تكون هذه السياسة مبنية على أسس قانونية ودقيقة حتى تظهر نتائج إيجابية تسمح بالفلاحة الجزائرية إلى غزو السوق العالمي في مجال الإنتاج الفلاحي.

وقد تضمنت سياسة التجديد الفلاحي والريفي وبرنامجها الوطني التي تطرقنا إليها في هذا الفصل أبعاد وأهداف جديدة كونها لها دور فعال في تحسين أداء القطاع الفلاحي من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني وبناء فلاحة عصرية لمواكبة للتطورات الدولية الحاصلة، وإدراج الفضاء الريفي وجعله يشارك في التنمية المحلية، حيث أعتمدت هذه السياسة على مجموعة من البرامج والآليات المالية والتقنية لتحقيق الأهداف المسطرة التي منها ما تحقق في ظل هذه السياسة.

الفصل الثاني:

المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDRI) المندمجة في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية المسيلة

تمهيد:

إن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة تعتبر الأداة الأساسية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المندمجة، والتي تهدف إلى القضاء على الفقر والتهميش في المناطق الريفية، وفي الوقت نفسه فهي تعتبر وسيلة لحماية الموارد الطبيعية ورشاده إستغلالها، حيث تعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة مشاريع متكاملة.

لذا سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة أهم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في التنمية المحلية لولاية المسيلة وذلك بالتطرق إلى مضمونها وأساسياتها وتأثيرها ثم نقوم بتقييمها وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية كأداة لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي الريفي

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع الجوارية (PPDRI) المندمجة على مستوى ولاية المسيلة

المبحث الثالث: نتائج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والمنجزة على مستوى ولاية المسيلة

المبحث الأول: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية كأداة لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

مع أواخر سنة 2008 شرع في تنفيذ سياسة زراعية جديدة في الجزائر تحت مسمى سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR) من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وأساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسالة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الإجتماعي. وتستند هذه السياسة الزراعية الجديدة حول تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنه جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا.

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي 08 – 16 المؤرخ في 3 أوت 2008، ويحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة،كما تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع المحلي والدولي .

المطلب الأول: تعريف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI).

جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في إطار إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، وتنفيذا لسياسة التجديد الريفي تحت مسمى جديد ألا وهي المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI). وتعرف على أنها مشاريع متكاملة وجامعة، تبنى من الأسفل نحوالأعلى وتتوزع فيها المسؤولية بين مصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين المواطنين والهيئات الريفية، فهي توحد أهداف برامج الدولة وتجعل سياسة القطاعات الموجودة تتآزر لتواكب وتلازم ديناميكية الإقليم ضمن سيرورة دائمة وإقتصادية حيوية مع قبول إجتماعي لها.

إن هذا البرنامج هو فضاء تنشأ فيه شراكة ما بين القطاع العمومي (تمويل الإستثمارات ذات الإستعمال الجماعي عبر ميزانيات قطاعات الولايات والبلديات والمخططات البلدية للتنمية)، والقطاع الخاص (إستثمارات ذات إستعمال فردي لأشخاص طبيعيين سواء كانت ممولة ذاتيا أو باللجوء إلى مختلف الترتيبات الموجهة لدعم الإستثمار)، كما أنه يجند المصالح العمومية وأصحاب المشاريع والمؤسسات، ويعمل هذا البرنامج على توافر كفاءات الفاعلين المحليين (أعوان قطاعات الإدارة والأشخاص المؤهلين) ضمن خلية تنشيط تحت قيادة رئيس الدائرة لملازمة أصحاب المشروع في سعيهم من أجل التنمية الإجتماعية

والإقتصادية، وقد يمس المشروع الجواري للتنمية الريفية (PPDRI)، إقليم محدد أو جزء من البلدية أوكل البلدية، غير أن جدولة الأعمال تبقى دوما ممثلة في البلدية بإعتبارها المرجع الإداري.

كما أن هذا المشروع لا تتم المصادقة عليه أو إعتماده رسميا من الإدارة، إلا بعد التحقيقات الميدانية مع أفراد الإقليم والإستماع إلى مقترحاتهم وتصوراتهم، وتحديد نشاطاتهم وإختيار ممثلا عن المجموعة الريفية ينوب عنهم في الإجتماعات وكذلك في تحضير وتطبيق المشروع.[1]

يتمثل هذا المشروع في مسعى خاص لمرافقة سكان الريف، ولاسيما على المستوى التقني و التنظيمي و المالي، في سبيل جعل نشاطاتهم الإقتصادية دائمة وجالبة للمداخيل المتواصلة، وهو ما من شأنه أن يضمن لهم أمنا غذائيا أفضل وظروفا معيشية أحسن.

إن المعنيين بهذه المشاريع هي مجموعة الأسر التي تعيش في الوسط الريفي أو التي ترغب في الرجوع إليه لممارسة نشاط إقتصادي فيه، ومن حيث مصدر التمويل فهي تمول من مصادر عدة: الميزانيات القطاعية، الميزانيات المحلية، الصناديق القطاعية للمساعدة والدعم، القروض البنكية ذات الفوائد المخفضة، إلى جانب المساهمات الشخصية لأصحاب المشروعات. ويتم تنفيذ المشروع الجواري من خلال ثلاثة مراحل أساسية وهي : إعادة المشروع، تنفيذ المشروع، المتابعة والمراقبة والتقييم.

المطلب الثاني: أهداف المشاريع ومجالات التدخل.

هي مشاريع طموحة تسعى لتجسيد سياسة التجديد الريفي (2008 -2014) في إطار سياسة الدولة الرامية إلى تحقيق تنمية متوازنة ومندمجة من خلال الإهتمام والنهوض بالمناطق الريفية وتطويرها وسعيا للقضاء على مظاهر التهميش والتخلف الذي يعاني منه سكان المناطق الريفية ومن خلال إعادة تثمين قيمة الريف الحضارية والإقتصادية والطبيعية بتجسيد مجموعة من البرامج والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والمتكاملة باقتراح وتنفيذ مشاريع تنموية ذات طابع إقتصادي وإجتماعي محلي، ويتم هذا من خلال إشراك سكان هذه المناطق في إستحداث مشاريع وأنشطة إقتصادية وحرفية لكسر الجمود الإقتصادي والسعي لخلق ديناميكية تنموية على مستوى هذه المناطق ومحاولة التخفيف من حدة البطالة التي تمس شريحة كبيرة

[1] عبد السلام عبد اللاوي و بوحنية قوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 113 .

من سكانها، ولتحقيق هذه الغاية فقد تم بناء أربعة برامج جامعية بحيث أن كل برنامج من هذه البرامج يضم مشاريع جواريه للتنمية الريفية المتكاملة أ والمندمجة وهي كالأتي:[1]

البرنامج الأول: تحديث وإعادة الإعتبار لقرية ما أو قصر يتمثل في تحسين نوعية وشروط الحياة في الوسط الريفي.

البرنامج الثاني: تنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي بإبراز الإقتصاد المحلي وإحداث العمليات التجارية والسياحية الريفية والصناعة الحرفية وتثمين المنتجات المحلية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تكنولوجيا الإعلام والإتصال، الطاقة المتجددة من جهة، وتحسين جاذبية الإقليم الريفي بجعله مطمح أنظار الشباب ودافعا لعودة السكان لما يحمل من منشآت جديدة من جهة أخرى.

البرنامج الثالث: حماية وتثمين الموارد الطبيعية مثل الغابات والسهوب والواحات والجبال والسواحل لكونها موارد طبيعية أساسية لكل تنمية محلية وطنية.

البرنامج الرابع: حماية وتثمين الممتلكات المادية واللامادية للريف مثل المنتجات المحلية الزراعية وحماية المواقع الأثرية والقصور، وكذا المنتجات والمكتسبات التاريخية والثقافية بتثمين المواقع الثقافية وضمان التظاهرات التقليدية .

وعليه يمكن تصنيف مجالات تدخل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة كما يلي:

أ – العمليات ذات البعد الطبيعي والبيئي: هي تلك المشاريع والتدخلات التي تهدف إلى حماية الموروث الطبيعي والبيئي للأرياف التي تمتاز بأهميتها الكبيرة وتأثيرها المباشر على المجال الإقتصادي والإجتماعي وعلى مستوى هذه المناطق، وتتلخص أهميتها فيما يلي:

- ✓ تصحيح المجاري المائية للأودية لمواجهة مشكلة الفيضانات؛
- ✓ حماية الأودية والوديان من أثار التعرية المائية والمتمثلة في نشاط السيول (المدرجات والتضاريس الصخرية)؛
- ✓ التشجير وإعادة التشجير وتنظيم المساحات الغابية وتشجير وحماية نباتات مناطق السهوب؛
- ✓ إنشاء كاسرات أو مصدات الرياح (الأحزمة الخضراء).

[1] حراق مصباح، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) ودورها في بعث التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية ميلة، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة –جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري– الجزائر 2015 ص24.

ب – العمليات ذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي: وتضم المشروعات التالية:

- ✓ إنتاج سياسة التشجير على مستوى المنحدرات الجبلية وهذا من خلال غرس مختلف أنواع الأشجار المثمرة حسب الخصائص الطبيعية المناخية والتضاريسية ونوعية التربة الخاصة بكل منطقة مثل الزيتون، اللوز؛
- ✓ حفر الأبار وتجهيزها وتنظيم وإستغلال الينابيع الموجهة خاصة لتوفير المياه الصالحة للشرب؛
- ✓ إنجاز خزانات المياه ومد شبكة قنوات المياه لتمويل القرى والمداشر بماء الشرب؛
- ✓ تحسين مجال النقل من خلال إقتناء حافلات النقل الجماعي التابعة للبلديات لتسهيل تنقلات السكان؛
- ✓ الإهتمام بفضاءات اللعب والترقية خاصة في إنجاز ملاعب كرة القدم؛
- ✓ إنجاز شبكات الصرف الصحي خاصة في المراكز العمرانية الثانوية والأحياء الفوضوية؛
- ✓ فتح المسالك الغابية والترابية لفك العزلة على سكان المناطق الجبلية المعزولة؛
- ✓ توسيع نطاق شبكة الكهرباء الريفية لتشمل كل المناطق والمساكن وتجسيد الإنارة العمومية الريفية؛
- ✓ التهيئة والتحسين الحضري والمتمثل خاصة في تعبيد الأرصفة بالإضافة إلى التحسين العقاري؛
- ✓ صيانة وتهيئة وتوسيع المدارس وتوفير الإطعام، التدفئة والنقل المدرسي لتلاميذ المناطق النائية والمعزولة؛
- ✓ مشاريع تحفيزية إقتصادية وإجتماعية لإعادة تعمير الأرياف وتشجيع السكان على العودة على الإستقرار؛
- ✓ تدعيم النشاط الزراعي خاصة البعض منها كتربة النحل، الأبقار والأغنام.

كل هذه العمليات والتدخلات غايتها الأساسية تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وكذلك تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية من خلال توفير الخدمات المختلفة وفك العزلة والقضاء على الركود الإقتصادي ومشكلة البطالة.

كما وتتولى إدارة محافظة الغابات لكل ولاية من الولايات الوطن ومن خلال فروعها، بتنفيذ ومرافقة هذه المشاريع .

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع الجوارية (PPDRI) المندمجة على مستوى ولاية المسيلة.

إن الحديث عن دور المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في الجماعات المحلية تطبيقا في ولاية المسيلة، يفترض بداية التعريف بالمنطقة من كافة النواحي، جغرافيا عبر تحديد الموقع والمساحة والتضاريس، وسياسيا وإداريا عبر التطرق إلى واقع الولاية من الناحية الإدارية والسياسية، وذلك فقط في المرحلة التي تغطيها هذه الدراسة، أي من 2008 إلى2016 وإقتصاديا من خلال تتبع أهم المراحل التنموية التي مرت بها المنطقة وكذا واقعها الحالي، لذا كان تقسيم الدراسة لهذا المبحث وفق هذا التصنيف، على إعتبار أن ذلك من شأنه أن يقدم صورة واضحة عن النموذج المختار، من كافة الزوايا والجوانب، مع تحديد ما يمكن أن تساهم فيه هذه التعاريف والحقائق بإعتبارها متغيرات في تحديد نمط المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في هذه المنطقة وما يمكن أن يلعبه من خلال هذه الخلفيات في التنمية المحلية.

المطلب الأول: بطاقة فنية عن ولاية المسيلة (الخصائص).

تأسست مدينة المسيلة سنة 315 هـ الموافق لسنة 927 م من طرف أبوالقاسم محمد بن عبيد الله وأطلق عليها اسم المحمدية، وهناك من ربط تسمية المسيلة بقبيلة ماسيليا التي توسع نفوذها حتى شمل ما يعرف قديما بإقليم نوميديا وبزوال هذه القبيلة بقية إسم المدينة بالمسيلة، كما تدعى بالحضنة، وهناك من يرى أن أصل تسمية المسيلة سواء كانت أطلقت من طرف العرب أو البربر يعود إلى أن المدينة على شكل حوض منبسط ذو مجاري مائية وأودية ولم تظهر المسيلة كولاية إلا من خلال التقسيم الإداري لسنة 1974 بحيث كانت تابعة لولاية سطيف.

أولا/ التعريف الجغرافي (الموقع والمساحة والتضاريس):

تأخذ المسيلة موقعا وسطا للشمال الجزائري، حيث تعتبر همزة وصل بين الشرق البلاد وغربه، وما بين الشمال وجنوب الوطن، فهي تنتمي إلى منطقة الهضاب العليا التي تمتد على مساحة 18 075 كلم^2، سكانها يقربون 611870 نسمة بكثافة سكانية تجاوز في كلم^2 31. 57 ساكن[1].

تحد ولاية المسيلة كل من الولايات التالية:

- ولاية برج بوعريريج من الشمال؛

[1] الموقع الرسمي لولاية المسيلة انجازات سنة 2016 وافاق سنة 2017 في جميع القطاعات عبر الموقع الالكتروني: http://httpwww.wilaya-msila.dzarindex.php.

- ولاية سطيف من الشمال الشرقي؛
- ولاية البويرة من الشمال الغربي؛
- ولاية باتنة من الشرق؛
- ولاية المدية من الغرب؛
- ولاية بسكرة من الجنوب الشرقي؛
- ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.

حيث تقع ولاية المسيلة في مفترق الطرق إذ يمر عليها كل قادم من الشرق للغرب وكل قادم من الشمال إلى الجنوب والعكس صحيح، هذا وقربها من الطريق السيار شرق غرب، ساهم في إدماجها بشبكة الطرق والمواصلات الوطنية إذ يبعد عنها ب 60 كلم فقط، ويعتبر إقليم الولاية محوريا ومنطقة عبور بين السلسلتين الجبليتين الأطلس التلي والصحراوي إذ تتميز التشكيلة الجغرافية لإقليم الولاية ب:[1]

1 – التضاريس:

يعتبر إقليم الولاية محوريا ومنطقة عبور بين السلستين الجبليتين الأطلس التلي والصحراوي حيث أن التشكيلة الجغرافية لإقليم الولاية هي كالتالي:

- المناطق الجبلية على جهتي شط الحضنة؛
- منطقة الوسط المتكونة أساسا من الهضاب والهضاب العليا؛
- منطقة السبخة الممثلة بشط الحضنة في الوسط الشرقي و الزحرز الشرقي في منطقة الغرب الوسطى.
- منطقة الكثبان الرملية.

أهم الأودية الدائمة السريان هي: وادي القصب، وادي لقمان، وادي اللحم، وادي سوبلة، وادي مسيف، وادي أمجدل، وادي الشعير، وادي بوسعادة.

2 – الجبال:

ترتفع المسيلة على مستوى سطح البحر بحوالي 400 م، حيث تقوم سلسلة جبال ونوغة وبوطالب وملوزة في شكل قوس تحف حوض الحضنة من الناحية الشمالية والشمالية الشرقية، جبال ونوغة مثلا يصل ارتفاعها إلى 1400 م، أما جبال بوطالب فتعلوا إلى 1800 م، فيعمق بذلك منخفض الحضنة، كما تقوم

[1] عبد السلام عبد اللاوي و بوحنية قوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، المرجع السابق، ص 118 .

مرتفعات متليلي من الناحية الشرقية ومرتفعات الأوراس الضاربة إلى الشمال الشرقي، كما تأتي مرتفعات أولاد نايل في الجهة الجنوبية لحوض الحضنة.

3 – السهول والهضاب:

إن هاته الجبال التي ذكرناها تشكل حصارا طبيعيا حول المنطقة، إلا أن الجهة الغربية نجدها مجالا للسهول والهضاب، فهي تشكل ممرا فسيحا لتأثيرات الهضاب العليا الغربية للمسيلة.

4 – الميـاه:

المياه الجوفية: هناك مياه جوفية غير صالحة للشرب لأنها مليئة بالملح وهناك مياه جوفية أخرى عميقة الأغوار من غير الممكن الوصول إليها مثل تلك المتواجدة بالحضنة وفي سهل عين الريش.

المياه السطحية: النظام المتبع هو نظام يساير الأمطار المتساقطة بشكل غير منتظم، فمجمل الوديان لا تتوفر على مياه جارية بشكل دائم، إلا ما تعلق بوديان ثلاثة وهي: واد القصب شمالا، وادي بريكة شرقا، وادي مسيف جنوبا. الجزء الأكبر من الولاية يعتبر حوضا كبيرا يتلقي مياه مختلف الأودية التي تصب جميعها في شط الحضنة.

5 – المنـاخ:

لا تتأثر منطقة المسيلة بالرطوبة نظرا للحواجز الجبلية للناحية الشمالية والشمالية الشرقية فللمنطقة تأثيرات من السهوب الغربية والصحراء نظرا لإنفتاحهما، ومنه مناخ ولاية المسيلة قاري.

أن ما ذكرناه من عوامل طبيعية تساهم سلبا في تساقط كمية الامطار بكميات قليلة إذ بلغت كميتها بحوالي: 225 ملم في العام.

ثانيا/ التعريف بالولاية سياسيا وإداريا (الواقع السياسي والإداري):

تتكون ولاية المسيلة من 15 دائرة أهمها بوسعادة وسيدي عيسى ومقرة وحمام الضلعة وأولاد دراج، إضافة إلى أنها تتكون من 48 بلدية، ينشط بإقليم الولاية كل الأحزاب السياسية المعتمدة تقريبا خاصة في المواعيد الإنتخابية، إضافة إلى أن بها أكثر من 2000 جمعية معتمدة، وتتكون الهيئة الإنتخابية في الولاية من 457.928 ناخب مسجل و1200 مكتب إنتخابي، في تعداد سكاني قدر بأكثر من مليون ومائة ألف نسمة (1.126415) في سنة 2008.

ثالثا/ التعريف بالمنطقة اقتصاديا وتنمويا (واقع التنمية في الولاية):[1]

تعتبر الولاية فلاحية بالدرجة الأولى ويعتبر إقليم المعذر ببوسعادة (يبعد حوالي 60كلم من مقر الولاية) من أكبر المناطق الفلاحية بولاية المسيلة والقطر الجزائري ككل حيث أنه شهد دعما كبير أيام الثورة الزراعية وتحت رعاية سامية من الرئيس الراحل بومدين، ومن أهم محاصيل هذا الإقليم الجزر واللفت والبطاطا والخس والقرنبيط ومن الفواكه المشمش والرمان والعنب والخوخ والتفاح كتجربة جديدة بالإضافة إلى أنواع أخرى.

يعتبر القمح والشعير من أهم المحاصيل الزراعية بولاية المسيلة بالإضافة إلى أصناف كثيرة من الفواكه كالمشمش بمنطقة مسيف والرمان بمنطقة تارمونت، فبلدية مسيف تشتهر بوفرة منتوجاتها الزراعية المتنوعة والتي تعتبر الرائدة في هذا الميدان حيث توجد بها أكبر مزرعة لشركة كوسيدار التي تتخصص في إنتاج القطن وكل أنواع الخضر والفواكه النادرة في الجزائر.

وتمتاز منطقة المسيلة إضافة للفلاحة بمناطقها الرعوية حيث تشتهر بتربيتها للأنعام ككل والأغنام بشكل خاص، إذ تتوفر على أكثر من241.000 رأس غنم وبالولاية أكبر الأسواق الوطنية للمواشي في الجزائر[2]، هذا لكون المنطقة سهبية مما يوفر أراضي واسعة للرعي كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): كمية إنتاج أهم المحاصيل بولاية المسيلة لسنة 2009.

القمح والشعير	654.000 قنطار
الحبوب والخضر الجافة	268.000 قنطار
الخضر الموسمية	800.00 قنطار
الفواكه	420.000 قنطار
الأغنام	241.000 رأس
الأبقار	10300 رأس
الدواجن	600.000 رأس

المصدر: ولاية المسيلة، الغرفة الفلاحية.

[1] مطبوعة بعنوان – الحضنة عبر العصور الصادرة عن دار الثقافة ، ولاية المسيلة، 2008، ص 115.

رابع/ الإنتاج الصناعي:

يعتبر ضعيف بولاية المسيلة لنقص المصانع والمؤسسات الصناعية، وما يوجد منها لا يكفي في الغالب ما تحتاجه الولاية، ويقتصر الإنتاج على بعض الصناعات الغذائية ولعل من أهمها مصنع الحليب ومشتقاته، وكذا صناعة الأعلاف وغذاء الماشية، إضافة إلى صناعة لوازم البناء كالبلاط والقنوات الإسمنتية والخزف العصري والتقليدي، إضافة إلى صناعة الأحذية وبعض الأنواع من الملابس، وتوجد بالمسيلة وحدات فروع صناعية إستراتيجية وطنية نذكر منها: مصنع أوراسكوم للإسمنت، محطة ضخ البترول الخام، محطة توليد الكهرباء، وحدة الصيانة لسونلغاز، وحدة صناعة الألمنيوم ألقال، مركب الأقمشة الصناعية تيندال ،وحدتين إنتاجيتين للحبوب ومشتقاته الرياض...الخ. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة تعميم الكهرباء بالمسيلة بلغت 93% وشبكة الغاز الطبيعي موصولة بنسبة % 36، أما الهياكل القاعدية للولاية فنجد 924.16 كلم من الطرق الوطنية و776.5 كلم من الطرق الولائية و1985.5 كلم من الطرق البلدية وهناك مطار في طور الإنجاز إضافة إلى خط السكة الحديدية الرابط بين باتنة والمسيلة وبرج بوعريريج والمسيلة.

أما الصناعة التقليدية والحرف فأهمها:

- ✓ صناعة النسيج: الزرابي، القشابية، البرنوس، تاملقوط.
- ✓ صناعة الجلود: صناعة الأحذية التقليدية، ونعال الصيف، محازم السروج.
- ✓ صناعة الخشب: صناعة الأدوات الخشبية منها المهراس التقليدي والغربال، وأدوات النسيج والموس البوسعادي.
- ✓ صناعة الفضة: مجوهرات فضية بكل أنواعها، المقاييس، الخلخال والخواتم.
- ✓ صناعة الفخار: صناعة أواني المطبخ مثل القصعة، الطاجين، القلة وغيرها.

خامسا/ السياحة:

تتوفر الولاية على بعض المنطق السياحية الهامة لتاريخها أو لمناظرها الخلابة أو لإرتباطها بمشايخ دينية، وأهم هذه المعالم السياحية:

– قلعة بنى حماد التي تبعد عن الولاية ب 28 كلم وبالضبط ببلدية المعاضيد حيث تأسست القلعة عام 1007 من طرف حماد بن بلكين الصنهاجي، والتي كانت العاصمة الأولى للدولة الحمادية وأقيمت على

سفوح سلسلة جبال الحضنة (1947 متر) وهي شمال شرق الولاية وهي مصنفة من طرف منظمة اليونسكو، وتشير الإحصائيات إلى أن 50.000 سائح محلي يزور المعلم سنويا .

– مدينة بوسعادة السياحية تحتوي على معالم سياحية كبيرة كما تعتبر قبلة الفنانين كما قال عنها نصر الدين ديني والإحصائيات الرسمية تشير إلى أن ما لا يقل عن 10.000سائح يأتي لمدينة بوسعادة سنويا.

– قصبة بني يلمان التي تعود إلى المؤسس الأول يلمان بن محمد الإدريسي الحسني، وقد بناها يلمان في القرن الرابع الهجري.[1]

– مدينة كهوف سي موسى ببني يلمان وهي مدينة رومانية عمرها أكثر 3700 سنة وهي مبنية على قمة جبل كالقصبة تماما غير أن القصبة تعتبر عمارة إسلامية وهذه مدينة رومانية إضافة إلى كهوف سي موسى هناك أم الأصنام ببني يلمان أيضا وهي مدينة رومانية وقديمة جدا.

– زاوية الهامل مركز إشعاع فكري وحضاري تبعد عن الولاية بحوالي 80 كلم جنوبا.

– المدينة الأثرية الرومانية (أراس) الموجودة في ببلدية تارمونت حاليا هي مؤهلة لتكون منطقة سياحية لما تحتويه من أثار رومانية، أجريت عليها حفريات خلال فترتين الأولى سنة 1934 والثانية سنة 1936 من قبل المهندس الفرنسي "ماصيرا" وقد قام بعد هده الحفريات بتقرير متكامل عن هذه الأبحاث لمعالم هذه المدينة الأثرية يوجد التقرير لدى الجمعية الثقافية للأثار الرومانية لبلدية تارمونت.

المطلب الثاني: توزيع المشاريع الجوارية (PPDRI) المندمجة حسب برنامج النجاعة.

بالرغم من المشاكل والعراقيل التي ساهمت في تأخر تحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة كاملة وفي الأجال المحددة، إلا أن السلطات المحلية عملت على تسخير كل الإمكانيات المتاحة لتسريع وتيرة التنمية المحلية وهذا بغية الإستجابة بشكل أفضل لتطلعات السكان وإنشغالاتهم وهذا ما تعكسه الإنجازات المحققة خلال سنة 2016 وفي مختلف القطاعات.

وقبل التطرق لهذه الإنجازات، نستعرض وضعية مختلف المشاريع التنموية:[2]

أولا/ البرنامج التنموي للولاية:

إستفادت الولاية في الفترة ما بين (2000 – 2016) من برنامج إستثماري بمبلغ إجمالي يقدر بـ 384,65 مليار دج موزع كما يلي:

[1] مطبوعة بعنوان – الحضنة عبر العصور الصادرة عن دار الثقافة، المرجع السابق، ص 116.

[2] الموقع الرسمي لولاية المسيلة عبر الموقع الالكتروني: .http://httpwww.wilaya-msila.dzarindex.php

1- البرنامج القطاعي: 223,6 مليار دج؛

2- المخططات البلدية للتنمية: 36,04 مليار دج.

3- البرنامج القطاعي الممركز: 125,01 مليار دج موجه لمشاريع السكن، الكهرباء والغاز؛

4- البرامج المغلقة (2010 –2016): وصل عدد المشاريع المغلقة للفترة مابين (2010 - 2016) إلى 2489 مشروع موزعة كما يلي:

4 - 1- البرنامج المتبقي إلى غاية 2010: غلق 1161 مشروع من مجموع 1327 موروثة إلى تاريخ 31 ديسمبر 2009.

4 -2-برنامج 2010 – 2014: غلق 1185 مشروع من مجموع 1724 مسجلة، يضاف إليها 380 مشروع منتهية، وهي في طور الغلق، ليصبح مجموع المشاريع المنتهية 1565 مشروعا.

4 –3- برنامج 2015 – 2016: غلق 143 والانتهاء من 40 مشروعا.

كما أنه في نهاية ديسمبر 2016 تم تقليص عدد المشاريع المسجلة والمقدرة بـ 1327 مشروع إلى 166 مشروع فقط، وهذا راجع غلق 1161 مشروع، الشيء الذي أدى إلى تخفيض البرنامج الجاري إنجازه والمقدر بمبلغ 49,81 مليار دج إلى حدود 11,12 مليار دج أي بإستهلاك مبلغ 38,61 مليار دج وهذا ما يمثل نسبة تخفيض تقدر بـ 77,51%.

ثانيا/المخطط الخماسي وضعية تنفيذ (2010 – 2014):

1– **البرنامج القطاعي**: يقدر بـ 648 مشروعا منها 591 مبلغا بعنوان 2010 – 2014 و57 مشروعا تمثل الباقي من برنامج 2005 - 2009، حيث إنطلقت الولاية في إنجاز 634 مشروعا منها:

- 577 مشروعا من ضمن 591 مشروعا مبلغا بعنوان 2010 - 2014.

- 57 مشروعا تمثل الباقي من برنامج 2005 – 2009، وهو ما يمثل نسبة إنطلاق تقدر بـ 97,84%.

- أما 14 مشروعا غير المنطلقة وهي كلها من شريحة 2014 أغلبها تم تجميدها إستنادا لتعليمة السيد الوزير الأول الخاصة بالتقشف.

2– برنامج المخططات البلدية للتنمية (PCD):

- برنامج 2010 - 2014: نسجل إنطلاق جميع المشاريع المبلغة بعنوان هذا البرنامج والمقدرة بـ 1133 مشروع أي بنسبة إنطلاق 100%، منها 1049 مشروع مغلق بمقرر أي ما يمثل نسبة 92,58% من البرنامج المبلغ. و33 مشروع منتهية بها الأشغال وهي في طور الغلق مما يعطى نسبة

96%، كما بلغ مجموع عدد مشاريع المخططات البلدية للتنمية (PCD) والبرنامج القطاعي (PSD) معا 1710 مشروع منطلق من مجموع 1724 مشروع أي بنسبة 99 %.

- برنـامـج2015 - 2019: إستفادت الولاية بعنوان سنة 2015-2016 بمبلغ 14,68 مليار دينار سمح بتسجيل 308 مشروعا مست كل القطاعات الإقتصادية وخاصة تلك المرتبطة بالإحتياجات الأولية للسكان.

وضعية هذه المشاريع هي كما يلي:

-143 مشروع مغلق.

-40 مشروع منتهية الأشغال بها وملفات الغلق في طريق الإنجاز.

ثالثا/ تمويل المشاريع الجزائرية:

1- إستهلاك القروض: في سنة 2016، تم إستهلاك مبلغ 23 مليار دينار جزائري موزع كما يلي:

قطاع السكـن: 9,5 مليار دينار جزائري؛

البرنامج القطاعي: 11,14 مليار دينار جزائري؛

برنامج المخططات البلدية للتنمية: 2,36 مليار دينار جزائري.

2- عملية التكفل بالوضعيات غير المسددة (الديون): من أجل التكفل بالوضعيات غير المسددة التي نتجت عن تسقيف قروض التسديد، قامت الولاية بإحصاء شامل لهذه الديون التي وصل مبلغها إلى 540 مليار سنيتم مست كل القطاعات بدون إستثناء وعليه قدمت الولاية الملف إلى مصالح وزارة المالية التي منحت المبلغ المطلوب كاملا حيث تم تسديد 75% من هذا المبلغ قبل نهاية 2016 وأدرج المبلغ المتبقي في التسديد كأولوية في سنة 2017، وعليه فإن كل المقاولات التي تشارك في تنمية الولاية لم تعرف مشاكل في التكفل بوضعيات الأشغال المقدمة رغم الصعوبات الكبيرة التي تعرفها البلاد بعد الإنخفاض الحاد لمداخيلها الناتجة أساسا عن الجباية النفطية .

3- الانطلاق فـي المشـاريـع: خلال سنة 2016، تم الإنطلاق في 87 عملية بمبلغ 2,28 مليار دينار جزائري كما تم إعادة بعث أكثر من 100 حصة من المشاريع في إطار إعادة هيكلة العمليات المسجلة، كما تم إعادة تقييم 22 مشروعا كانت تعاني من نقص رخصة البرنامج.

4- الشطر الأول لسنة 2017: فيما يخص سنة 2017، بقى جهد الدولة في التنمية المحلية متواصلا حيث إستفادت الولاية في بداية جانفي 2017 بمبالغ معتبرة موزعة كما يلي:[1]

- مبلغ 1,923 مليار دينار جزائري في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD) ستسمح بتسجيل 290 مشروعا موجهة أساسا إلى قطاعات هامة نذكر منها المياه الصالحة للشرب، التطهير، فك العزلة، تم تبليغ 140 منها للبلديات، حيث تم الإنطلاق فعليا في 42 مشروع، و150 مشروع في طور إتخاذ الإجراءات الإدارية للمنح.
- مبلغ 25,3 مليار سنتيم في إطار البرنامج القطاعي (PSD) من أجل تنفيذ 9 عمليات نذكر منها تهيئة 110 كلم من المسالك الغابية، فتح 31 كم من المسالك الغابية، مشاريع لفائدة قطاع العدالة وأخرى لفائدة قطاع الضمان الإجتماعي، زيادة على ذلك إستفادت الولاية من مبلغ معتبر يقدر بـ 92 مليار سنتم موجه إلى إعادة تقييم 23 عملية مست كل القطاعات وذلك من أجل إعطاء نفس جديد لبعض المشاريع التي كانت متوقفة بسبب الغلاف المالي.

[1] الموقع الرسمي لولاية المسيلة عبر الموقع الإلكتروني:

http://httpwww.wilaya-msila.dzarindex.php.

المبحث الثالث: نتائج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والمنجزة على مستوى ولاية المسيلة.

شهدت ولاية المسيلة وبلدياتها في السنوات الأخيرة إهتماما كميا ونوعيا من قبل السلطات المحلية عبر البرامج والمشاريع التنموية خاصة المتعلقة بالفلاحة والتي سطرت من طرف مسؤولي القطاع الذي عرف تنوعا يهدف إلى توزيع مثمر للمساحات ، وتجسيد برامج طموحة على غرار عديد القطاعات التي تشهد حركة تنموية شاملة ، إذ تعد ولاية المسيلة من أكبر الولايات مساحة ومن أكثر المناطق التي يتوزع فيها السكان ، حيث أن التحكم فيها يكون مجهدا نظرا للتجمعات السكانية المتباعدة والتي تتفرق عبر تراب الولاية ، لكن وبالرغم من ذلك إلا أن المصالح المعنية سطرت برنامجا ثريا متنوعا يهدف إلى تجسيد جميع المشاريع ، التي تسعى من خلالها الولاية عبر بلدياتها لتجسيدها على أرض الواقع[1].

المطلب الأول: نتائج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في اطار برنامج التجديد الفلاحي.

المعروف أن ولاية المسيلة هي ولاية فلاحية بالدرجة الأولى كونها تحتوي على العديد من المناطق الريفية التي تعتبر نبض الحياة بها، وقصد بعث هذه الأخيرة كان لا بدا من تجسيد تنمية محلية ريفية بها من أجل تحسين مستوى معيشي الأفراد ومن ثم ضمان إستقرارهم وإستمرار ممارسة مختلف أنشطتهم (الفلاحية والحرفية)؛ فجاء تطبيق عقود النجاعة للتنمية الريفية عبر جملة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي)؛ وفيما يلي نحاول الوقوف أكثر على هذه المشاريع.

أولا/ حصيلة الإنجازات محافظ الغابات 2008– 2016:

1– **برنامج التنمية الريفية** (PPDRI): لقد تم إبرام عقد النجاعة بين ولاية المسيلة ووزارة الفلاحة والذي يمتد بين 2009 إلى 2014 لإنجاز 272 مشروع جواري[2]، وهذا كما هو مبين في الجدولين التالي:

[1] جريدة الحوار تقرير عن مديرية الفلاحة والتنمية لولاية المسيلة نشر في يوم 29 / 11 / 2008

[2] محافظة الغابات لولاية المسيلة، التقرير المقدم للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2018.

جدول رقم (2–2): عقود النجاعة للفترة (2008-2016).

عقود النجاعة الأولية	عقود النجاعة الفعلية	مبادرة	صياغة	التأكيد	مصادقة	موافقة	منتهية
272	238	238	238	238	238	238	238

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة

جدول رقم (2–3): المبالغ المالية المرصودة خلال عقود النجاعة 2009-2014.

برنامج التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز		برنامج مكافحة التصحر	
المبلغ المرصود	المبلغ المعتمد	المبلغ المرصود	المبلغ المعتمد
1, 171 مليار دج	1 ,123 مليار دج	922, 3 مليون دج	1, 696 مليون دج

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة

أهـم المؤشــرات

- عدد البلديات المعنية 47؛
- عدد المناطق المعنية 238؛
- عدد الأسر المعنية 32942؛
- عدد السكان المعنيين 230594؛
- فك العزلة عن المناطق الريفية بإنجاز 550 كلم من الطرق؛
- حماية الأراضي من الانجراف على مساحة 10000 هكتار عن طريق التصحيح السيلي؛
- تحسين المستوى المعيشي للأفراد عبر ربطهم بشبكة الطاقة الشمسية 262وحدة؛
- حماية الثروات واستصلاح الأراضي عبر التحسين العقاري على مساحة 360 هكتار؛
- تحسين المساحات المسقية عبر إنجاز33 سد و25 بركة مائية؛
- حماية 20 مستثمرة بإنجاز مصدات الرياح؛

- تجميع المياه بحجم 35000 متر مكعب لشرب 20000 رأس غنم وخيول.

2- إنجازات برنامج التنمية الريفية (2010-2016):

جدول رقم (4-2): إنجازات برنامج التنمية الريفية (2010-2016).

العملية	الحجم الكلي	الحجم المنجز	البلديات المعنية
استصلاح الأراضي	360 هكتار	360 هكتار	المطارفة(حجاجبة 50 هـ-عمرون 50 هـ-بشيلقة 100 هـ) أولاد دراج (ديالمبزازفة 110 هـ-لخلافيل 50 هـ)
تهيئة منبع	36 و	30 و	بوسعادة(النخيل)– تامسة (وجة زمرة)- خطوطي سد الجير(طبيشة) - حمام الضلعة (مريجات-دريعات- بويرة) - بني يلمان (عين الحجر-قايس04-كاف الخراط 04)-معاضيد (سماير-اولاد منصور02-محصب-زيتون) - جبل مساعد (ترايفية)- ونوغة(بوزليتن-تربة05)- سيدي عيسى (الحويشي- الشهبة02)
تصحيح السيول	41000 م3	38000 م3	عين الخضراء(اولاد سي عمر 500-قديشة 1000- اولاد بن عمر 500)- الهامل(المقطع 1000-اللبة700) –زرزور(عين حبارة 800) –بلعايبة(لعريبات 500-لهزال 1000)-سوامع(بئر العانات 900-وداني800-حمداد و800)- دهاهنة (قطاطشة 500-بويرة 500)-عين فارس(جوخة 500)-مجدل(لقعادي 500)- المطارفة (حجاجبة 400-لويزة1400)-شلال (مزارع بيزانة 1500)– عين الريش (قمرة خضرا 2000)-معاضيد (غوانم 800- اولاد منصور800- محصب1400-زيتون500)-برهوم (لهلالات 500)-بوطي سايح(نعيمة 2500)-مقرة(اولاد احمد 800)-ونوغة(اولاد حمودة 800)-المعاريف(اولاد معتوق 500) –سيدي عيسى (اولاد يحي بن احمد 500)-بئر الفضة (تليلة 800)- تارمونت (زردوم 1000)-حمام الضلعة(زيطوط 500- دريعات1000) –مسيلة (خميسة 1000)-محمد بوضياف(فيض الخيل 1000)-اولاد دراج (سواعدية 500 -اولاد بن صوشة 800-ديالم بزازفة 800)-اولاد عدي(اولاد قسمية 900-الشط500-أهل الدير1000)- اولاد منصور(فكة1000-اولاد أحمد1100) - بني يلمان (عين الحجر1200)
إنجاز سد	48 و	35 و	دهاهنة(بويرة)- شلال (مزارع بيزانة 06)-عين الريش(قمرة خضرا 02) -عين الخضراء(قديشة)-اولاد ماضي (اولاد عبد الحق)- بئر الفضة(تليلة) -

			تارمونت(زردوم-ديسلامة-القطيفة02)-الهامل(المقطع04)-بوسعادة(النخيل02) - مقرة(المرابع)-ونوغة(مكمن) -بوطي سايح(اولاد علي بن داود)-سيدي عيسى (رميلة 02)-سيدي امحمد (عين سيدي امحمد)-محمد بوضياف(جبيلة)- اولاد منصور(فاقس02)- بن سرور (مويلحة)- بلعايبة(اولاد بوعزيز)-مسيلة(غزال الطلبة)- سليم (ثعلبي)
فتح مسالك	665كلم	634 كلم	-الحوامد (أم الشمل 07-لمريق15-عين عيشة شكورة05-مثانية04)-مسيلة (غزال الطلبة07-القصب04)-امسيف (دراع لشيح07-برج بناصر04)-دهاهنة(روابجية03-بويرة03-قطاطشة02)-اولاد عدي القبالة(اولاد عثمان07-اهل الدير02-الشط 05-شبابحة02-اولاد قسمية03)-سيدي عامر(فيض البركة 05)-عين الخضراء(قديشة 12-اولاد بن عمر 05-اولاد عثمان07) -الشلال(عوينة05-مزارع بيزانة03) -بلعايبة(اولاد بوعزيز02-اولاد حديد02-اولاد خنفر04-لمزال 05-لعريبات03) -برهوم(اولاد مرزوق 05-اولاد سي علي بن رابح03-اولاد مبارك 04-لهلالات 05)-سليم (ثعلبي 05-محيقن 05-ضاية بوبكر05-العرهبي 05)-عين الريش(بريكة05-فيض لحمر05)-بئر الفضة (تيغرازين05-القصاع 04)-معاضيد(لنشاش03-سماير02-محصب02 - غوانم02- زيتون03)-سيديهجرس(تيرزاز05-اولاد عيشة04-اولاد تواتي 03) - خطوطي سد الجير(ضاية العجرم05-طبيشة 04)-بوطي سايح (ثنية الطين04-اولادعلي بن داود11-تريبة 07-اوريد 04)-سيدي عيسى(واد اللحم06-رميلة 12-بني حميد 09-اولاد يحي بن احمد 05) -تامسة (حرملة04)-معاريف (عضلة العزري 05-دحادحية05-اولاد معتوق 05)-محمد بوضياف(جبيلة07-معبد05 -فيض الخيل 05)- حمام الضلعة(بويرة05-شدوق08-زيطوط03) - مناعة(لغرارة 05) - الهامل(اللبة03-الفرشة 07-لغرارة القبلية 05) -عين الحجل(رياشة05-زاوش08-الجسور05-رحامنة 04)ضاية الحاسي 05)-خبانة(خبانة 03-بئر ربعي04-قبوحية07)-اولاد دراج (المهادة02-لخلافيل 05-سواعدية 02)-بن سرور (مويلحة 07-لمبد لحمر 04)-اولاد سليمان(ام القراير05-المقطع 03)- مقرة(اولاد عطية03-المالح05-اولاد احمد 05)-تارمونت (الهجارس 03-ام الشواشي03-زردوم05)-اولاد ماضي (اولاد عبدالله04-بياضة04)-مجدل(بوط الرشاق10)-المطارفة (لويزة 02)-زرزور(ترايفية06-سباعية04)- جبل مساعد(ترايفية4-ساقية5)-ولتام(عون الله04-العليق05)-اولاد منصور (فركوسة مقران04-اولاد احمد03)-سوامع (لوداني02)- بوسعادة(المعذر05)-ونوغة(سيدي عيسى03)

تهيئة مسالك	116 كلم	107 كلم	جبل مساعد(شيحة 05)-ونوغة (تربة 15-فواتح05-اولاد حمودة 07)-بوسعادة (جنان بلقزاوي03)-مقرة (لمرابع03)-دهاهنة(سلامات 04)-مناعة(سطح لغرارة 10)-تارمونت (دسلامة 04)- اولاد منصور(فكة10)- سليم(سكران10)-عين الملح(واريز05)- حمام الضلعة(دريعات08)- سيدي عيسى(القلالي08)- بئر الفضة (سيكران05)- الهامل(اللبة05)
إنجاز حوض	07 و	07 و	بوسعادة (جنان بلقزاوي)- بني يلمان (عين الحجر- قايس02)-سيدي عيسى(شهبة-حويشي)-ونوغة (بوزليتن)
إنجاز جب	18 و	10 و	اولاد سليمان(لحقاف02)- سيدي عيسى(الشهبة)-تارمونت(لهجارس02)-بن سرور (السارق02)-زرزور(سباعية02)-بوطي سايح (بسباسي)
تثبيت الحواف	30 هكتار	10 هكتار	سيدي عيسى(الشهبة 10)
غراسة النخيل	40 هكتار	40 هكتار	بوسعادة(مشبك10-النخيل 20)-الهامل(اللبة10)
إنجاز بئر عميق	1600 م ط	1400 م ط	عين الريش(قمرة خضرا)-بوطي سايح (نعيمة)-بوسعادة (جنان بلقزاوي)-محمد بوضياف (فيض الخيل)-مناعة (سطح القرارة)-مسيف(زبارة العثعاثة)-سليم(محيقن)
غراسة ظلية	100 هكتار	80 هكتار	سيدي عيسى (بني حميد50)- عين الحجل(زاوش منقر 30)
إنجاز بركة	50 و	34 و	دهاهنة(بويرة)-اولاد عدي (شبابحة)-عين الخضراء(اولاد بن عمر)-خطوطي سد الجير(تربية-ضاية العجرم)-حمام الضلعة(مريجات)-محمد بوضياف(فيض الخيل)-سيدي عيسى(بني حميد02-رميلة03) -سيدي هجرس(حم وشبعان) -الحوامد(لمريق)—بوطي سايح (ثنية الطين-اولاد علي بن داود)-زرزور(لروية03)-اولاد منصور(فاقس)-بلعايبة (اولاد بوعزيز)-برهوم(اولاد مرزوق)-اولاد سليمان(أم قراير)-دهاهنة(روابحية)-سيدي عيسى(اولاد محمد بن مبارك-القلالي)-بوطي سايح (القطفة)
التزويد بالطاقة الشمسية	262 و	262 و	عين الخضراء(قديشة13و)- سيدي امحمد (عين سيدي امحمد 15 و)- (05 و)- ونوغة (فواتح 04و)- بني يلمان (كاف الخراط08 و)- اولاد سليمان (أم القراير21 ولحقاف30 و)- بوطي سايح (نعيمة04و- اولاد علي بن داود 05 و- ثنية الطين 08-القطفة07) – زرزور (لروية30 و-سباعية40-ترايفية08)-سيدي عيسى(آمرس05-بني حميد10)- محمد بوضياف(فيض الخيل20) —الحوامد (لمريق10)- عين الريش(سلة20)- -خطوطي سدالجير(ضاية العجرم04)
توصيل الطاقة الكهربائية	09 كلم	07.38 كلم	تامسة(حرملة)-سليم(محيقن)

غراسة رعوية	540 هكتار	500 هكتار	مجدل (بوط الرشاق 50)-الحوامد(لمريق 100)-زرزور (لروية200) -سيدي هجرس (تيرزاز50)-عين الحجل(زاوش منقر 50)- عين الخضراء(قديشة50)
تثبيت الكثبان	125 هكتار	110 هكتار	معاريف (دحادحية 20)-مسيف(عثعاثة40)-تامسة(حرملة50)
المحميات	2000 هكتار	2000 هكتار	تامسة(مقسم 500-حرملة500)-عين الحجل(زاوش منقر 500 هكتار)- سيدي هجرس (تيرزاز 500 هكتار)
أشجار مثمرة	559 هكتار	559 هكتار	معاريف(عدلة العزري15)-سيدي عيسى(واد اللحم20-آمرس20-حويشي15-اولادمحمد بن مبارك15) -تارمونت (دراع البصير15-دسلامة20) -مسيف(دراع الشيح50) -اولاد منصور(فواتح20-فاقس20) -شلال(فركوسة البعاج15)-مسيلة(غزال الطلبة 20) ونوغة (تربة20) -اولاد دراج(سواعدية05-حمريط براكتية10) -معاضيد (لنشاش10-زيتون05)-سوامع(لعواسة الخبن20)-مطارفة (عمرون10) -اولاد ماضي(سد الغابة10-اولاد عبد الله 15) -برهوم (اولاد مرزوق 15)-بوطي سايح (ثنية الطين50)-خطوطي سدالجير(ضاية العجرم15)-حمام الضلعة (دريعات20)-بني يلمان(عين الحجر10-اولاد سيدي ابراهيم 20)- اولاد سيدي ابراهيم (عين بن عروس19)-مقرة (اولاد منصور لخشاش20)- أولاد دراج(دياالم بزازفة20)-شلال(عوينة سديرةعراير10)
مصدات الرياح	142 كلم	142 كلم	شلال(عراير10)- أولاد دراج(حمريطبراكتية 10-اولاد بن صوشة20)-خطوطي سد الجير(طبيشة20)-أولاد منصور (فاقس20) -خبانة (قبوحية20)- أولاد دراج - سوامع(لعواسة الخبن20) -مطارفة (عمرون10) -خبانة (العرف 22)

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة.

أهم المؤشرات:[1]

- ✓ عدد البلديات المعنية: 47؛
- ✓ عدد التجمعات الريفية المعنية: 238؛
- ✓ عدد الأسر المستهدفة: 942 32؛
- ✓ عدد مناصب الشغل المحققة: 596 9؛
- ✓ فك العزلة على 140 منطقة ريفية بإنجاز 634 كلم مسلك ريفي؛
- ✓ حماية الأراضي من الانجراف المائي بحجم 38000 م3 عن طريق عملية التصحيح السيلي للأودية؛

[1] محافظة الغابات لولاية المسيلة، المرجع السابق.

- ✓ معالجة المساحات الرعوية على مساحة 30.000 هكتار؛
- ✓ أشغال التشجير بمختلف أنواعها وتثبيت الكثبان الرملية على مساحة 3790 هكتار؛
- ✓ تحسين ظروف المعيشة لسكان الأرياف عن طريق توزيع 262 صفيحة للطاقة الشمسية على العائلات الريفية؛
- ✓ توزيع 138 وحدة لتربية الحيوانات (النحل، البقر، الغنم) على مستوى 12 منطقة ريفية؛
- ✓ إستصلاح الأراضي عن طريق عملية التحسين العقاري على مساحة 360 هكتار لفائدة 35 مستفيد؛
- ✓ إنجاز 35 سد تحويلي وسقي 3500 هكتار من الأراضي؛
- ✓ إنجاز 34 بركة مائية و30 منبع مائي لاستعمالها لشرب 70000 رأس ماشية؛
- ✓ إستفادة675 فرد في عملية غراسة الزيتون على مساحة 559 هكتار؛
- ✓ حماية 20 مستثمرة بواسطة عملية مصدات الرياح.

ثانيا:حصيلة الإنجازات مديرية الفلاحة لولاية المسيلة (2008-2016):

قامت مديرية الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة مابين (2008-2016) بعدة برامج منها:[1]

1-المشاريع الخاصة بالقطاع ألفلاحي: خلال هذه تم غرس أكثر من مليون شجرة زيتون، لمنافسة بعض الولايات الرائدة في إنتاج الزيتون، ومن بين أهم الأسباب التي جعلت الاختيار ينصب على شجرة الزيتون، هو أن هذا النوع من الأشجار لا يحتاج إلى كمية كبيرة من المياه، ويتحمل الظروف المناخية الصعبة، حيث أن الولاية معروفة بتعرضها لموجات الجفاف، كما أنه يعيش لمدة أطول عكس الأشجار المثمرة الأخرى التي لا تتحمل الجفاف وقساوة الطبيعة، فضلا عن كون الزيتون مادة أساسية وهامة لمعاش الناس، ويطمح القائمون على تجسيد المشروع من خلال 10000 مستثمرة فلاحية زاولت نشاطها منذ عام 2000 مما سمح بغرس أكثر من 15000 هكتار أشجار مثمرة، وحفر 1500 بئر عميقة و8000 هكتار سقي بالتقطير، مما سمح بتحرير أراضي زراعية بلغت مساحتها 277.211 هكتار، منها 35000 هكتار مسقية توزعت على مساحات شاسعة كان فيها للحبوب نصيب 90000 هكتار و9000 هكتار خضروات، أما الأشجار المثمرة ف 17000 هكتار كان نصيبها من مجمل المساحات تكملة للبرنامج الخاص بزراعة الزيتون، كما قامت بوضع برنامج التحسين العقاري

[1] جريدة الحوار تقرير عن مديرية الفلاحة والتنمية لولاية المسيلة نشر في يوم 29 / 11 / 2008.

الذي خصصت له المديرية مساحة 1500 هكتار بحوالي 14000 سكن ريفي، الذي يهدف إلى فك العزلة عن أكبر عدد من المستثمرات وتشجيع الفلاحة التي من خلالها تضمن الولاية في السنوات القليلة المقبلة لتحسين الأمن الغذائي وضمانه، دون إغفال الكهرباء الريفية التي خصصت لها الولاية 150 كلم، والتي تمثل أهم عنصر لضمان نجاح المشاريع، وتساعد في نفس الوقت على فك العزلة وتشجيع الفلاح أكثر على الاستثمار في الأرض التي ترقت بها دول وتنافست بثرواتها على نظيراتها في العالم، أما بخصوص المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع كالبطاطا مثلا فقد خزن منها أكثر من 20.600 قنطار في غرف التبريد الموجودة على تراب الولاية.

2- المشاريع الخاصة بالثورة الحيوانية: سطرت مديرية الفلاحة لولاية المسيلة برنامجا واسع المدى للمحافظة على الثروة الحيوانية، لاسيما تربية الأغنام والأبقار، وحتى النحل ب 5400 خلية والذي يبقى مشروعا جديدا بالنسبة للولاية، أين شجعت مصالحها تربيته وأثبتت نجاحه في كل من المعاضيد ومنطقة حمام الضلعة والخبانة، هذه المناطق الجبلية التي تساعد في حمايته وتكاثره، حيث وصل تعداد الأغنام في الولاية إلى 1.400.000 رأس و26.000 رأس بقر، أما الماعز فقد وصل إلى 125.000 رأس في مؤشرات جد مشجعة للوصول إلى مستوى جيد، وبالمقابل وتعزيزا لهذه الخطوة تم التركيز على الصحة التي تعتبر أهم حماية للثروة الحيوانية والتي تساعد على تنميتها بشكل واسع، فمن خلال عملية التلقيح العامة استطاعت المصالح أن تضمن أكثر من 1.400.000 تلقيح منها 710000 ضد الجدري، وأكثر من 67000 تلقيح ضد الحمى المالطية مابين أغنام وماعز، فيما خص 6600 تلقيح للأبقار ضد الحمى القلاعية وداء الكلب، الفلاحون استفادوا أيضا من 17 مشروعا جواريا منها حماية الأراضي من الانجراف وشق المسالك الفلاحية، كما استفادت بلدية المعاريف وأولاد ماضي وجبل أمساعد من 06 مشاريع هامة في ذات الشأن، عن طريق سياسة التجديد الريفي، والمشاريع الجوارية الفردية والجماعية من خلال خلايا تنشيط بلدية وولائية التي يترأسها الأمين العام للولاية، التي تتبع كل صغيرة وكبيرة وعن قرب اهتمامات الفلاحين ومشاريعهم. وفيما يخص بطاقات الفلاحين التي كانت اهتمام المواطنين فإن مدير الفلاحة أعرب عن أسفه حيال تدوال الأمر من قبل الفلاحين الذين ظنوا أن البطاقات متوقفة، مؤكدا أن 26000 بطاقة أعدت من طرف الغرفة الفلاحية من أصل 32000 فلاح موجود بالولاية. مصالح الفلاحة وكغيرها من القطاعات في ولاية المسيلة تجتهد في حماية قطاعها وتنميته عبر عديد المشاريع التي تعمل على حماية المراعي والمحافظة على شتى الثروات الفلاحية والحيوانية تجسيدا للبرنامج المسطر من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الذي يهدف إلى خدمة الفلاح وتشجيعه في شتى الميادين .

هذا وقد أكد معاني مدير الفلاحة لولاية المسيلة في ختام حديثه أن الفلاحة هي الثروة الدائمة، ولابد من رفع التحدي لتحسين الأمن الغذائي والرقي بمنتوجنا خلال السنوات القليلة القادمة. كما أكد أن أبواب الإدارة مفتوحة كل أيام الأسبوع لكل الفلاحين التي تسعى الولاية لتجسيد كل مشاريعهم الطموحة، سواء كان لطلب الدعم أو للاستشارات القانونية. من جانبها تنقلت إلى عدة مناطق في الولاية للوقوف على تطورات القطاع ومشاكله، حيث التقت بالفلاحين الذين ألحوا على أن تنظر مصالح مديرية الفلاحة في دراسة ملفات المشاريع الفلاحية على مستوى اللجان التقنية للتنمية الريفية، لأن دراسة الملفات بحاجة إلى مختصين في القطاع ألفلاحي، كما طالب بعض الفلاحين بتنشيط الجانب الإعلامي من خلال تنشيط دورات تحسيسية تمكن الفلاح من الاطلاع على مجمل المشاريع وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الثاني: حصيلة لأهم النتائج المنجزة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في إطار برنامج الدعم السكن الريفي.

يندرج السكن الريفي في إطار السياسة الوطنية للتنمية الريفية، ويهدف إلى ترقية الفضاءات الريفية وتثبيت السكان المحليين. ويرمي إلى مساعدة الأسر في بناء سكنات في محيطهم الريفي، وفي هذه الحالة تكون مساهمة المستفيد بتخصيص قطعة أرضية ملكا له، ومساهمته في عملية البناء، والقيام بكل الأعمال الخاصة بتهيئة السكن داخليا وقبل التطرق إلى أهم المشاريع الجوارية للسكن الريفي لولاية المسيلة لا بد من توضيح بعض النقاط التالية:

أولا– الشروط اللازمة للاستفادة من دعم السكن الريفي

بغرض الحصول على الإعانة من الدولة لبناء السكن الريفي فان ذلك يخضع لشروط الأهلية وهي:

- كل شخص طبيعي يقيم في البلدية، أو يزاول نشاط في الوسط الريفي، يمكن أن يستفيد من دعم الدولة للسكن الريفي.
- يقدر مبلغ الإعانة بـ:

1.000.000 دج بالنسبة لولايات الجنوب العشرة (أدرار، تمنراست، إليزي، تندوف الأغواط، بسكرة، بشار، ورقلة، الوادي وغرداية)،

700.000 دج بالنسبة لباقي الولايات.

- أن يكون الدخل (الأسرة) يتراوح ما بين 1و6 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG)؛

- أن لا يكون قد استفاد من تنازل عن مسكن تابع للأملاك العمومية أ ومن إعانة موجهة للسكن. أن لا تكون لديه أية ملكية بناء موجه للسكن؛
- أن لا يكون استفاد من قبل من مسكن تابع للأملاك العمومية الايجارية، باستثناء التعهد باسترجاعه؛
- أن لا يحوز على ملكية أرضية موجهة لبناء مسكن، باستثناء إذا كانت تلك الأرضية موجهة لاحتضان سكن ريفي.

يتم منح إعانة الدولة من قبل الصندوق الوطني للسكن وذلك بناء على مدى تقدم الأشغال، والذي يتم إبرازه في محضر تعده مديرية السكن

كما يتم تحرير إعانة الدولة على تشطرين، كما يلي:

- الشطر الأول: 60 % من الإعانة تحرر بعد تقديم رخصة البناء وستستعمل لإنجاز القاعدة والأشغال الكبرى؛
- الشطر الثاني: 40 % من الإعانة تحرر بعد معاينة انتهاء الأشغال الكبرى.

يمكن للمستفيد من المساعدة المقدمة لبناء مسكن ريفي، الحصول كذلك على قرض بنكي بنسبة فائدة مدعومة من قبل الخزينة العمومية ب 1 ٪ على عاتقه.

ثانيا/ أهم المشاريع الجوارية الخاصة بالسكن الريفي:

يعتبر السكن أكثر اهتمامات المواطن في ولاية المسيلة، نظرا لأهمية السكن في ذهنية المواطن، ولقد أحصت المصالح المعنية بتشييد السكنات حوصلة كبيرة بمختلف الصيغ، بداية من السكن الريفي الذي عرف تطورا ملحوظا من خلال توزيع نحو 2000 من الإعانة للسكن الريفي على عدد من البلديات فضلا عن انطلاق في إنجاز 5578 وحدة سكنية واستلام 3328 وحدة سكنية ريفية، بينما السكن العمومي الإيجاري تم الانطلاقة في إنجاز 1735 واستلام 2375 وحدة سكنية، أين تم توزيع 4067 وحدة سكنية لفائدة المواطنين، فيما كان للسكن الترقوي المدعم نصيب من الحقل التنموي من خلال الانطلاقة في إنجاز 1190 وحدة، واستلام 298 وحدة سكنية خلال السنة الماضية، وفي إطار برنامج ترميم السكنات الذي يهدف إلى التحسين الحضري للأحياء وصيانة الحظيرة السكنية للولاية، قامت مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري، بتسطير برنامج هام من اجل إعادة الاعتبار للحظيرة العقارية عبر البلديات بغلاف مالي مقدر بـ345761856.00 دج، والذي شمل عددا من الأحياء من بينها141 عمارة وإعادة الاعتبار لـ6 أحياء منها 804 مسكن وكذا الترميم والطلاء الخارجي لـ2016 مسكن، أما سنة 2013 فتم الانطلاق

في إنجاز 2063 وحدة سكنية ذات طابع ريفي و15802 سكن ذات طابع اجتماعي إيجاري، و2260 وحدة سكنية ذات طابع ترقوي مدعم، أين تم استلام 3448 وحدة سكنية منها ذات طابع ريفي، و2459 ذات طابع عمومي إجباري و461 وحدة سكنية ذات طابع ترقوي، فيما تم ترميم السكنات الهشة بـ95 عمارة على مستوى 10 أحياء بلدية المسيلة وحي ببلدية عين الملح .

خلاصة الفصل:

لقد بينت المؤشرات السابقة عن الأثار الإقتصادية والإجتماعية المحلية على الفضاءات الريفية والفلاحية بولاية المسيلة خلال فترة الدراسة عن تحقيق مكاسب هامة، ولاسيما على صعيد السكن والإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، وفقا للنتائج المسجلة في مختلف الأنشطة والأصعدة، غير أن هذه الديناميكية التي ميزت المناطق الريفية أصبحت تصطدم بحواجز مادية ومالية تعرقل من تقدم مشاريعها الجوارية، فرغم سعي الحكومة إلى تنويع مصادر تمويل مشاريع (PPDRI) من خلال إشراك صناديق متخصصة، وكذا مختلف الإدارات التنفيذية عبر مخططاتها التنموية وبعض الهيئات المالية الأخرى، إلا أن الملاحظ على ارض الواقع هو بقاء الوضع على حاله تقريبا (بعد 2009) حيث يبقى الممول الرئيسي لهذه المشاريع: الصندوق الوطني للتنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ثم محافظة الغابات، ثم الصندوق الوطني للسكن، والأكثر من ذلك هو ارتفاع نسب الانجاز لهذه الهيئات مقارنة بباقي الهيئات الأخرى، والتي تهدف في النهاية إلى دعم وترقية التنمية المحلية الريفية في كامل ربوع الوطن .

الخاتمة العامة

الخاتمة:

بعد التطرق إلى أهم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) في الجماعات المحلية وبيان تأثير ذلك على المجتمع الريفي المحلي لولاية المسيلة، وبعد إستعراض الواقع الإداري والإقتصادي والتنموي في الولاية وأهم ما تحتويه المنطقة من مقومات تنموية معتبرة، يمكن القول أن فرص إستغلال هذا الواقع وهذه الظروف ممكنة إذا توفرت الإرادة، وتكاثفت الجهود بين المسيرين المحليين للولاية وتنظيمات الجماعات المحلية والمواطنين، خاصة إذا علمنا مما سبق ذكره أن ولاية المسيلة تتمتع بموقع متميز يجعل منها محور إلتقاء الطرق شرقا وغربا، شمالا وجنوبا إضافة إلى أن منطقة ولاية المسيلة تتميز بتوفر أراضي خصبة، مما يرشحها لأن تلعب دورا هاما في المجال الفلاحي، كما أن ولاية المسيلة تشهد حركية لا بأس بها في مجالات البناء والخدمات وفي مجال الإنتاج الصناعي والتحويلي وفي مجال الصناعات الإلكترونية، هذا ويمكن أن نضيف التحسن الملحوظ في المجال الإداري المحلي ومجال التسيير البلدي والولائي مع ملاحظة ومساهمات التنظيمات الجماعات المحلية في مجال خدمة وتحسين عيش المواطنين مما يسرع عجلة التنمية.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

توصلت الدراسة إلى النتائج التي تدعم أو ترفض الفرضيات الموضوعة، وهي كما يلي:

الفرضية الأولى: أشارت الدراسة التطبيقية إلى نفي الفرضية الأولى (يعتبر المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في الجماعات المحلية المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي يمكننا القول إن المشاريع الجوارية المنفذة على مستوى ولاية المسيلة، لم تكن لها التأثير المباشر على تحسين وضعية هذه المناطق وسكانها من الناحية الإجتماعية). أي لم يكن لها الأثر المباشر والإيجابي، على أهم المؤشرات الإجتماعية من خدمات التعليم والصحة والتزود بالمياه، بالإضافة إلى نوعية السكن والطرقات وفك العزلة حيث تبين لنا أن الواقع الإجتماعي للمنطقة وسكانها، لم يتأثر تأثيرا مباشرا جراء تنفيذ هذه المشاريع، حيث معظم سكان هذه المناطق يعانون من العديد من المشاكل الإجتماعية، والتي كان من المفروض القضاء عليها من خلال هذه المشاريع فقد تبين لنا من خلال التحقيقات التي أجريناها مع كافة الفاعلين المحليين لسكان المناطق الريفية لولاية المسيلة، حيث أن كافة التدخلات المتعلقة بالجانب الإجتماعي، لم تكن كافية على الإطلاق لإحداث تنمية محلية حقيقية، حيث كانت في مجملها عبارة عن عمليات عشوائية غير مدروسة بدقة، كان المهم بالنسبة للقائمين على تنفيذها هو تطبيق برامج مخططة من فوق، من دون الأخذ بالحسبان لخصوصية هذه المناطق الريفية والمتمثلة في عدم التجانس في جميع الخصائص.

الفرضية الثانية: بينت الدراسة الميدانية أيضا تأكيد لفرضية الثانية (خضع القطاع الفلاحي في الجزائر لمجموعة من الإصلاحات خاصة تلك المتبعة خلال الفترة الممتدة مابين (2008 –2016) و المتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي الذي تم إطلاقه حيث في سنة 2008 و التي كان هدفها النهوض بالقطاع الفلاحي وعصرنته)، حيث تبين لنا إجراء عملية تقييم الآثار المباشرة التي تحققت من خلال عملية تنفيذ مجموعة من المشاريع الجوارية بولاية المسيلة، عدم وجود تحسن ملحوظ فيما يتعلق بتحسن الوضع البيئي بشكل عام، ففي ما يخص الموارد الطبيعية فقد تبين لنا عدم قدرة المشاريع الجوارية على إحداث أثر ايجابي وكما أن برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لم يكن كافي لتلبية جميع الإصلاحات التي تم تنفيذها خلال الفترة الممتدة مابين (2008 - 2016).

الفرضية الثالثة: بينت الدراسة التي قمنا بها عدم قدرة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على تحقيق تنمية ريفية محلية بعدة مناطق من إقليم ولاية المسيلة، هذا الإخفاق الذي يجعل هذه المناطق تستمر في المعاناة.

النتائج:

لقد سمحت لنا هذه الدراسة الميدانية لنا بالخروج ببعض النتائج المهمة، كما يلي :

1 – إستفادة جل المناطق الريفية التابعة لبلديات الولاية من مشاريع (PPDRI) ، والعديد من النشاطات، ولكن بنسب متفاوتة حسب درجة الفلاحة والريف بها.

2 – تتوزع المشاريع الجوارية بالولاية على العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، أهمها : فتح وصيانة الطرق والمسالك الريفية في المرتبة الأولى، يليها السكن الريفي، ثم تربية الحيوانات ولا سيما (الأبقار ، الأغنام ، الدجاج ، النحل) وأخيرا زراعة الفواكه ولاسيما زراعة الزيتون .

3 – رغم التنويع الحاصل في مصادر تمويل هذه المشاريع، بعدما كان منحصرا في محافظ الغابات وصندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، فإنطلاقا من سنة 2009 عمدت الحكومة إلى إشراك أطراف أخرى مثل الإدارات التنفيذية عبر مخططاتها التنموية، وكذا بعض الصناديق الحكومية المتخصصة، وحتى أجهزة الدعم والتمويل الذاتي.

4 – كما لعب السكن الريفي دورا محوريا في مسار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، ذلك أنه ساهم في مكافحة النزوح الريفي وتثبيت السكان لخدمة الأرض، وممارسة مختلف الحرف والأنشطة، فكان الإقبال على باقي موضوعات المشاريع الجوارية من تربية الحيوانات، زراعة الفواكه، تربية النحل، ..... إخ . مما عزز مكانة الزراعة الأسرية في الوسط الريفي، وأصبح لها دور كبير في مكافحة الفقر من خلال تحسين مدا خيل الأفراد.

إقتراحات :

من أجل نجاح مشاريع (PPDRI) في تحقيق تنمية ريفية حقيقية شاملة ومستدامة، وعلى مستوى ولاية المسيلة بالخصوص نقترح ما يلي :

– تفعيل دور الرقابة من طرف الجماعات المحلية المسؤولية (الدائرة والولاية) في منح وتنفيذ مختلف المشاريع، من أجل ضمان أستفادة الأفراد والعائلات الجديرة بذلك (الريفيين والفلاحين)، وعدم تغيير وجهة المشاريع نحو إستغلال أخرى.

– ضرورة رفع الوعي لدى السكان بضرورة الإندماج في هذه المشاريع، خصوصا المشاريع ذات المصلحة الجماعية، من خلال تجاوز المشاكل العقارية التي تنشأ بمناسبة تنفيذ هذه المشاريع.

– ضرورة الإستخدام الكفء للموارد الطبيعية من مياه، أراضي، غابات،..... في الفضاء الريفي في إطار هذه المشاريع، وذلك من خلال تطبيق تقنيات إستغلالية حديثة في الفلاحة لا تضر بالبيئة ومواردها، وذلك بدعم من المصالح المحلية المختصة (مديرية الفلاحة، محافظ الغابات)، من أجل ضمان تنمية ريفية مستدامة .

– إقتراح مشاريع جوارية من أجل ترقية الزراعة الجبلية، والتي لا تلقى اهتماما كبيرا رغم ما تحمله من مزايا .

– تشجيع المرأة الريفية، وتمكينها من تنفيذ مشروعات إستثمارية فلاحيه، تساهم في تحسين منطقتها، مع مراعاة خصوصيات المرأة الريفية (العادات والتقاليد).

– بالنظر إلى أهميتها الكبيرة للمجتمع الريفي، ومن أجل ضمان أكبر قدر ممكن من المشاريع الجوارية، فلا بد من إعادة النظر في قاعدة التمويل، بوضع قواعد موضوعية في إسناد المشاريع لهيئات التمويل، بحيث لا بد أن تتوافق طبيعة المشروع مع طبيعة الهيئة الممولة حتى لا تتهرب هذه الأخيرة من التمويل، كما ولا بد أن تتبع هذه المشاريع خلال مرحلة التنفيذ من خلال تفعيل السلطة القانونية لرئيس الدائرة والوالي في التدخل في حال إخلال هذه الهيئات بالتزاماتها .

– توفير التمويل اللازم من خلال صيغ التمويل الإسلامية كالمزرعة والمساقات في أموال الزراعة، وتمويلها عن طريق أموال الوقف أو صناديق الزكاة.

– تدريب المجتمعات المحلية لرفع قدراتها الإدارية لكي تتعامل مع الموارد الطبيعية المتاحة بصورة تضمن إستدامة الإنتفاع منها .

– وضع سياسات أقتصادية وبيئية تأخذ بعين الإعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد إستغلالها والحد من أثارها السلبية على الإنسان والبيئة وتشجيع إستخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية واقتصادية سليمة.

– تثمين دور الإعلام الجواري (الإذاعات، الإرشاد الزراعي .....) في ترقية التنمية المحلية الريفية، من أجل تحقيق نسبة إدماج أكبر فيها من قبل الإفراد، ففي بعض الحالات تبين أن المشكلة لا تكمن في التمويل وإنما نقص المبادرات بسبب عدم توفر المعلومة حول هذه المشاريع.

قائمة المراجع

أولا– المراجع بالغة العربية:

1 -الكتب:

1– جيلالي عجة ، أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها، دار الخلدونية للنشر التوزيع، الجزائر،2005.

2– عبد المطلب ، عبد الحميد ، التمويل المحلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 .

3– نائل عبد الحفيظ العوالمة ، إدارة التنمية الأسس، النظريات ، التطبيقات العملية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.

2 – الرسائل والمذكرات:

1– تيقرسي الهواري ، آفاق التنمية الإقتصادية من خلال قطاعي الفلاحة والسياحة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2002.

2– شعابنة إيمان ، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي – رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة 1 الجزائر 2017 .

3– عبد اللاوي عبد السلام بوحنية قوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج لنيل شهادة الماجستير: جامعة قصدي مرباح – ورقلة، 2012.

4– مصباح حراق هيول محمد مقران عبد الرزاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) ودورها في بعث التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية ميلة لنيل شهادة الماجيستير المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة – جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري– الجزائر 2015.

5– ناصر بوعزيز سياسة التجديد الفلاحي الريفي وإنعكاساتها على القطاع الفلاحي، رسالة الماجستسر ، كلية العلوم الإقتصادية جامعة قالمة مارس 2016.

3– مراسيم وقوانين:

1– المادة 11 من القرار الوزاري المشترك 553 المؤرخ في 10 جوان 2000.
2– مصالح رئاسة الحكومة، ملحق بيان السياسة العامة، الفصل الثالث: مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد، نشريه وزارية، أكتوبر 2010، الجزائر.
3– جريدة الحوار تقرير عن مديرية الفلاحة والتنمية لولاية المسيلة نشر في يوم 29 / 11 / 2008
4– محافظة الغابات لولاية المسيلة التقرير المقدم للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2018.
5– مطبوعة بعنوان – الحضنة عبر العصور الصادرة عن دار الثقافة ، ولاية المسيلة، 2008،ص 115.
6– مطبوعة بعنوان – الحضنة عبر العصور الصادرة عن دار الثقافة، المرجع السابق، ص 116.

4– المواقع الإلكترونية:

1 – الموقع الرسمي لولاية المسيلة انجازات سنة 2016 وافاق سنة 2017 في جميع القطاعات عبر الموقع الالكتروني: http://httpwww.wilaya-msila.dzarindex.php.
2– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر– مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، ماي 2012 – المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 1999، عبر الموقع الإلكتروني:

http://www.aoad.org/algeria-inv.pdf.

ثانيا– قائمة المراجع بالغة الأجنبية:

- Djamila RAHMOUNI , contribution a la etude PPDRI dans la wilaya de Tizi-ouzo impacts sur les territories et les acteurs , memoir de master 2 en sciens économiques , université mouloud MAMERI de Tizi-ouzo , sane année .

- Unisco et Fao , L’éducation pour le développement rurale , vers des orientations nouvelles , (etude conjointe) , 2005 .